

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٣

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)

جمهورية السلفادور إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين
بالإنجازات المحققة والتحديات الماثلة بشأن جدول الأعمال
العالمي. وأود أن أعرب عن التضامن والتعازي لشعب وحكومة
المكسيك التي تعرضت لزلزال مدمر. ونتوجه بنفس رسالة
التعاطف إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة
التي تضررت جراء الأعاصير.

تؤيد السلفادور الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة، وتوافق
على متابعة هذه الرؤية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها
للتنمية المستدامة. تشكل خطة عام ٢٠٣٠ أداة هامة لعمليات
الحوار وبناء توافق الآراء في السلفادور. وقد أسهمنا بخبراتنا في
المناقشة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية
المستدامة، الذي قدمنا إليه استعراضنا الوطني الطوعي الأول عن
تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

لدى السلفادور برنامجا وطنيا للتنمية المستدامة، وضع
من خلال إنشاء هيكل مؤسسي لتنفيذه. وقد خصصنا أكثر

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
سكينر - كليبي (غواتيمالا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

خطاب السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية
السلفادور

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن
إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية
السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة،
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سلفادور
سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، وأن أدعوه إلى
مخاطبة الجمعية.

الرئيس سانثيز سيرين (تكلم بالإسبانية): بالنظر إلى
أن اليوم هو اليوم الدولي للسلام، يشرفني أن أوجه رسالة من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1729589 (A)



خفض أرقام جرائم القتل بمقدار ٥٠ في المائة وتحقيق نفس نسبة الخفض فيما يتعلق بجرائم الابتزاز.

ولا بد لي من التأكيد على أنه بدون استراتيجية تمويل فإن تكييف خطة عام ٢٠٣٠ مع التخطيط الوطني يصبح عملية معقدة. ولذلك فإنني أكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى ربط خطة عام ٢٠٣٠ بخطة عمل أديس أبابا، التي تحدد أكثر من ١٠٠ من التدابير والممارسات الرامية إلى توليد الاستثمارات التي من شأنها دفع عجلة التنمية المستدامة على مدى السنوات الـ ١٥ القادمة.

وفي حالتنا، فقد وضعنا استراتيجية تمويل تشمل جميع المصادر وتدعو إلى تقاسم المسؤوليات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وفي ظل هذه الخلفية، فإننا ندرك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تسعى إلى القضاء على الفقر وعدم المساواة، تشكل تحدياً للبلدان متوسطة الدخل، مثل السلفادور. بالنسبة لدولة تدرج ضمن هذه الفئة، من الضروري إلغاء المقاييس التي تستند فقط إلى متوسط الدخل أو فقط إلى الدخل الاقتصادي، والتي تخفي التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، فإننا نكرر النداء من أجل تجاوز ذلك والتحرك صوب تنفيذ عملية حسابية متعددة الأبعاد.

ومن المهم بنفس القدر الإشارة إلى الديون السيادية، بالنظر إلى آثارها السلبية على التنمية. إن إنشاء آلية لإعادة الهيكلة تعزز التوزيع المنصف والمشارك بين المدينين والدائنين على أساس الاحتياجات البشرية أمر ذو أولوية. ومن ناحية أخرى، فإن مسألة الهجرة حاسمة الأهمية بالنسبة للسلفادور. من الأهمية بمكان أن نضع في الاعتبار أننا عندما اعتمدنا في عام ٢٠١٥ خطة عام ٢٠٣٠، اعترفنا بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

من نصف الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر المدقع وتعزيز التنمية الاجتماعية. كما قمنا بزيادة تخصيص الموارد للبرامج التي تركز على الحد من الفقر.

وفي مجال التعليم، الذي يمثل أولوية بالنسبة لحكومتنا، أحرزنا تقدماً كبيراً في القضاء على الأمية، وزيادة إتاحة التعليم الشامل للجميع، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من توفير التعليم الابتدائي خلال السنوات الأربع الماضية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى ما أحرزنا من تقدم في الأمن الغذائي والتغذوي، والذي حققنا من خلاله خفض سوء التغذية المزمن لدى الأطفال. ونشجع الزراعة الأسرية من خلال دعم صغار المنتجين وتحسين دخلهم وكفالة الأمن الغذائي من خلال العمليات التشاركية والمستدامة.

ومن أجل معالجة العمالة وفرص العمل، أنشأنا النظام الوطني للعمالة، الذي يفيد الشباب من خلال البرامج التي تعزز قدراتهم على العمل، ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بإيجاد مناخ موات للاستثمار الأجنبي. ومن واجبنا كمجتمع مواصلة جهودنا للبناء على هذه النتائج الإيجابية والاستمرار على طريق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ومن المهم الإشارة إلى أن تحديات كبيرة ماثلة أمامنا، لا سيما في المجال المالي، حيث تشتد الحاجة لإبرام اتفاقات إذا أردنا تحقيق قدر أكبر من الدينامية والتنمية الاقتصادية بالتوازي مع تحقيق التقدم الاجتماعي والمكاسب للشعب.

تتطلب هذه التنمية المستدامة بيئة من السلم والأمن، ولذلك السبب فقد شجعنا عملية حوار على المستويين السياسي والمتعدد القطاعات. وانطلاقاً من تلك العملية وضعنا خطة تأمين السلفادور. إننا ذات نهج شامل يهدف إلى التصدي لظاهرة العنف ويركز على الوقاية ويحترم حقوق الإنسان احتراماً صارماً. وبعد عامين من بدء تنفيذها، شهدنا نتائج جيدة، مثل

ويتعين علينا من أجل نشر ثقافة السلام على الصعيد العالمي أن نعترف بأهمية الحوار والحلول السلمية للخلافات وأن نمجها الأولوية. وبوصفنا بلدا عانى من النزاع الداخلي المسلح على مدار أكثر من عقد من الزمان ولم يتمكن من التوصل إلى حلول دائمة إلا عن طريق الحوار والتفاوض، فإننا ندرك جيدا مدى أهمية الوسائل السلمية لتسوية المنازعات. ونرحب في ذلك السياق بالجهود المتجددة المبذولة من أجل إقامة حوار بين المعارضة وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية. ونهنئ رئيس الجمهورية الدومينيكية، دانيلو ميدينا، على تلك المبادرة الهامة.

وعلاوة على ذلك، أدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا حتى يتسنى لنا أن نبدأ فصلا جديدا في تاريخ منطقتنا الكاريبية ونمضي بعزم نحو المستقبل. ونأمل في إحراز تقدم في العلاقات بين جارتينا، وتجنب التدابير الانفرادية الأخرى التي تعيق تحقيق التقدم والرفاه لكلا الشعبين.

يؤيد بلدي تأييدا راسخا جميع المبادرات التي تعزز وتدعم نظام نزع السلاح وتنظيم التسليح ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، فضلا عن جميع الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الدولي والسلام العالمي. وأكرر الإعراب عن قلقنا إزاء خطر وجود أسلحة الدمار النووي على البشرية. إن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

وعلى صعيد آخر، يجب أن نتخذ تدابير عاجلة لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ، التي لا تزال تضر بالتنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية والرفاه لبلدان مثل السلفادور، بالرغم من أنها لا تنتج سوى القليل من غازات الدفيئة. ويساورنا القلق أن نرى تراجعاً في الإجماع الدولي على مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ على الصعيد المتعدد الأطراف.

وهذا هو السبب في أن بلدي شجع على إدراج مسألة الهجرة في أهداف التنمية المستدامة، وأعطينا لها أولوية في خطتنا الوطنية للتنمية المستدامة.

ونعتقد أن التوصل إلى اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لا يوفر فرصة حقيقية فحسب، بل يشكل تحدياً أيضاً. فهو يمثل فرصة ستمكننا من معالجة مسألة الهجرة من منظور يكفل التنمية البشرية وحقوق الإنسان، ويشكل تحدياً علينا أن نلتزم بالقضاء على القوالب النمطية التي تصم الهجرة بوصفها عملاً إجرامياً.

واليوم، وبينما تستجمع السياسات والحركات المناهضة للهجرة قواها في جميع أنحاء العالم، ندين بشدة كراهية الأجانب الموجهة ضد اللاجئين والمهاجرين. لذا، يرى بلدي أنه لا بد من الاعتراف بالإسهامات الإيجابية للمهاجرين ومشاركتهم في مجتمعات المقصد وما لها من آثار إيجابية على التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك، إسهامات مواطنينا الذين منحوا مركز الحماية المؤقتة في الولايات المتحدة، ويحدونا الأمل في أن يجري تمديد هذا المركز.

وينبغي لنا تيسير الظروف المفضية إلى تنظيم وضع المهاجرين وتعزيز حقوقهم، فضلا عن إدماجهم في البلد المضيف ثقافياً وفي سوق العمل وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والسكن لهم، والاعتراف بمساهماتهم في اقتصادات المجتمعات التي تستضيفهم. وتمشيا مع ذلك الموقف، قدمنا مبادرة إلى مجلسنا التشريعي للمساعدة على تنظيم وضع الرعايا المهاجرين الذين يأتون من بلدان مجاورة إلى السلفادور، وذلك بغرض العمل في معظم الأحيان. وأطلقنا في تموز/يوليه ٢٠١٧ سياستنا الوطنية الرامية إلى حماية المهاجرين السلفادوريين وأفراد أسرهم وتنمية قدراتهم باعتبارها أداة تهدف إلى تعزيز حماية وتنمية قدرات السلفادوريين في الخارج وأقاربهم في الوطن، فضلا عن السكان العائدين.

اتحاد جزر القمر، حكومة وشعبا مع حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، البلد المضيف للجمعية العامة، في أعقاب الإعصار الذي دمر تكساس مؤخرا.

وأود، بوصف بلدي دولة جزرية، الإعراب أيضا عن مواساتنا الكبيرة للحكومة الفرنسية وشعوب وجزر منطقة البحر الكاريبي إثر الخسائر الفادحة في الأرواح والأضرار المادية الكبيرة الناجمة عن إعصار إيرما. إن تلك الكوارث الطبيعية المتكررة هي صيحة تنبيه للمتشككين في مسألة تغير المناخ وتذكرة لهم بأن الوقت قد حان للالتزام والعمل إذا أردنا التخفيف، قدر الإمكان، من مسببات هذه التهديدات المدمرة المرتبطة بالاحترار العالمي.

وأود أيضا أن أضم صوت جزر القمر إلى من سبقوني اليوم في الإعراب عن خالص تعازينا وتضامننا الكامل مع حكومة المكسيك وشعبها عقب الزلزال العنيف الذي ضرب وسط المكسيك مؤخرا، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى والمفقودين، فضلا عما خلفه من أضرار جسيمة.

وأود تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين والإعراب عن تفاؤلنا الحقيقي بالنجاح في عملنا تحت قيادته، كونه رجل دولة محنكا. ولا شك أيضا أن سلفه، سعادة السيد بيتر طومسون، يستحق إعجاب الجميع وامتنانهم، بما في ذلك وفد بلدي، لأدائه المتميز في إنجاز مهمته خلال الدورة السابقة.

ونؤكد للأمين العام، السيد غوتيريش، ولكل أعضاء منظمنا الموقرة مجدداً استعدادنا لتقديم إسهامنا المتواضع صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم السلم والأمن الدوليين، اللذين ما فتئت الأمم المتحدة تعمل من أجلهما بكل تفان وتجرد.

إن بلدي، اتحاد جزر القمر، الذي أتكلم باسمه، يقدر المسؤولية التي يتحملها المجتمع الدولي بالنظر إلى خطورة الحالة في أرجاء العالم كافة وشواغل الشعوب في كثير من البلدان. ولذلك،

في الختام، أود أن أسلط الضوء على أن اتفاقات السلام التي وقعتها عليها في عام ١٩٩٢، والتي نحتفل الآن بمرور ٢٥ عاما على إبرامها، قد علمتنا أن أفضل الانتصارات هي تلك التي تكون ثمرة للعمل الدؤوب لجميع الأطراف وقوة إرادتها. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على دعمه لنا وتضامنه معنا في عملية الحوار الوطني الجارية في السلفادور، والتي بلغت الآن مرحلتها الثانية على طريق التوصل إلى اتفاق.

وبنفس روح التعاون والعمل المشترك تلك، أهيب بالدول الأعضاء أن نتحد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع التركيز بحق على الناس، حتى لا يتخلف أحد عن الركب ويكون بوسع كل من يعيش على هذا الكوكب القيام بذلك على نحو كريم وفي سلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد سلفادور سانثيس سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد غزالي عثمانى، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحِب السيد غزالي عثمانى، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غزالي عثمانى، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس عثمانى (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة مرة أخرى. وبهذه المناسبة، أود أولا أن أشاطر من سبقوني في هذه القاعة الإعراب عن التعاطف الكبير لبلدي،

وبلدي، اتحاد جزر القمر، الذي أتشرف بقيادته، يلقتن شعبه تعاليم دين، الإسلام، الذي يدعو إلى حب الجار والتسامح واحترام كرامة الإنسان. وهذه المبادئ تتحدى الممارسات الوحشية الجبانة التي ترتكبها جماعات لا وازع لها من دين ولا قانون. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مرتبطة بديننا.

ونحن ندين بشدة الأعمال الوحشية التي تستهدف الأقليات والطوائف - بالأمس، للأسف، في البوسنة والهرسك ضد المسلمين، واليوم في بورما ضد الروهنجيا، كما ندين الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الأقليات في شتى أنحاء العالم. والطابع اللاإنساني والوحشي لهذه الهجمات يستصرخ ضمائرنا ونحن نرى محاولات التطهير العرقي التي ترتكب ضد شرائح المجتمع الأكثر فقراً. ويجدوني أمل وطيء في أن تكون منظمنا قادرة على الدفاع عن أبسط الحقوق الأساسية للمضطهدين، بغض النظر عن الأصل أو العرق أو الجنس أو العقيدة.

فما هي الأولوية التي نوليها للإنسان في مواجهة هذه المشاهد المروعة التي تءاس فيها حقوق الإنسان يومياً؟ يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك على الفور لإنهاء تلك الممارسات ومعاقبة مرتكبيها، وإلا سيفقد مصداقيته في أعين شعوب العالم التي تتجه أنظارها إلى منظمنا صاحبة الحق والواحب للعمل ولديها القدرة على أن توفر لهم الحماية والرفاه وصون كرامتهم.

ومن خلال ضمان السلام والأمن وحقوق الإنسان يمكننا النهوض جماعياً بأهداف التنمية المستدامة، وكفالة الحياة الكريمة والصحة للجميع، والمساواة بين الجنسين والتعليم للأجيال الجديدة. والإمكانات التكنولوجية تتيح آفاقاً هائلة لشبابنا. والهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة يرمي إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. فعدم الحصول على الكهرباء على نطاق واسع يشكل عائقاً أمام النمو المستدام، خصوصاً في أفريقيا.

أود أن أعرب عن التزامنا بالأأم المتحدة، وأثني على جهودها من أجل التصدي للتحديات الراهنة والأخطار التي تهدد السلم والاستقرار والرفاه الجماعي. وإنني أشدد على أهمية الموضوع المختار لهذه الدورة الثانية والسبعين، الذي يتيح لنا تسليط الضوء على الصلة التي تزداد وضوحاً بين البيئة والسلام والأمن.

وفي هذ السياق، أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لحكومتنا فرنسا والمغرب، للأعمال المنجزة في الدورتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين من دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونشجع بلداننا كافة، ولا سيما الدول الجزرية، على إيلاء أولوية قصوى لكل ما له علاقة ببقاء كوكبنا.

الموضوع العام لمناقشتنا اليوم يركز على الإنسان، والسعي من أجل السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام، وهو ينطوي على العديد من المسائل التي تكمن في صميم شواغل المجتمع الدولي. وتشمل الهجرة والدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاع والتنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة. والحديث عن الإنسان ينطوي أيضاً على الإشارة إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك كرامة الإنسان، وهي أولوية قصوى لمنظمنا. والاحترار العالمي والهجمات والنزاعات والحروب والإرهاب، هي كلها تحديات تواجهها جميع القارات، وأفريقيا بصفة خاصة، وتتطلب استجابات عاجلة.

إن الإرهاب، الذي يمثل الإنكار المطلق للإنسان، قد أصبح آفة ندينها، ويجب أن نكافحها بلا هوادة على نطاق عالمي بكل ما أوتينا من قوة. وفي هذا السياق، فإنني أدعو إلى رفض الخلط الخطير والربط المؤسف بين مصطلحي "الإرهاب" و "الإسلام". ليس هناك إرهاب إسلامي، كما لا يوجد إرهاب مسيحي أو يهودي. فالإرهابيون لا دين لهم. الإرهابيون ليسوا إلا همج.

إلى تقريب القطاعين الخاص والعام، وبتحقيق فرصاً للمجتمع المدني والأحزاب السياسية لكي تؤدي دورها بالكامل.

لذلك، وبمبادرة من الشيخ والقادة من بلدنا، أطلقنا حواراً شاملاً بين مختلف عناصر وقوى الشعب القمري. وهناك خطط لعقد مؤتمر وطني في كانون الأول/ديسمبر لتقييم ٤٢ عاماً هي عمر استقلالنا. وهذا إطار وطني شامل للجميع، ويشمل جميع قوى الحياة الوطنية. وتتمثل مهمته في تقييم الماضي واستخلاص الدروس المستفادة والتخطيط لمستقبل أفضل في ظل ظروف أفضل.

ولذلك فقد اتبعت بلا تحفظ هذا النهج التشاركي والشامل والتمثيلي، وستفضي المناقشات إلى استنتاجات بشأن كل ما من شأنه أن يعزز السلام والأمن والهدوء والاستقرار في البلد، ويقرر مصيره من خلال استخلاص الدروس من الماضي. ولكي يخلص ذلك الحدث الهام إلى الاستنتاجات التاريخية المأمولة لصالح شعبنا، أود أن أطلب شراكة ودعم المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والإقليمية، التي أود أن أكرر هنا مرة أخرى امتناننا وخالص شكرنا لها لما قدمته من دعم لا يفتر، ولا سيما عندما غرقت جزر القمر تقريبا في الفوضى قبل ٢٠ عاماً. ويفضل مساعدتها التي لا تقدر بثمن عاد البلد إلى طريق السلام والاستقرار.

إن تشريد السكان - بعبارة أخرى، الهجرة - يزعزع الاستقرار في كل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة. ومع ذلك، فإن اتحاد جزر القمر يرفض السماح باستخدام مصطلح "المهاجرين" لوصف سكان جزر القمر الذين يزورون جزيرة مايوت، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليمه، رغم أنها لا تزال للأسف تحت الإدارة الفرنسية. ففي الواقع، إن الآلاف من أبناء بلدي الذين يموتون كل سنة في محاولاتهم للذهاب إلى مايوت، التي تشكل جزءاً من إقليمه، ليست مسألة هجرة. فمسألة جزيرة مايوت القمرية تتصل بالسلامة الإقليمية. فبعد اثنين وأربعين

وفي اتحاد جزر القمر، تمكنا في غضون سنة واحدة من إنهاء العجز في الكهرباء وانقطاع التيار باستمرار، الأمر الذي كان يتضرر منه اقتصادنا ومؤسسات الأعمال وديارنا، وخرجنا من أزمة الطاقة التي طال أمدها. ولكن، بعد أن انتهت تلك الحالة الطارئة الآن، نحتاج إلى ضمان جعل هذه النتائج طويلة الأمد من خلال اتباع سياسة متوسطة وطويلة الأجل بشأن الطاقة وتطوير الطاقة المتجددة ذات الأثر الكربوني المنخفض. ولكي ننجح في ذلك ونحقق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، لا بد من اعتمادنا على أنفسنا وعلى مواردنا الخاصة قبل كل شيء. ومع ذلك، نحتاج إلى التضامن الدولي، بل وإلى تضامن الصناعيين والمصرفيين والمستثمرين الدوليين.

واتحاد جزر القمر قد استأنف مسيرة الاستقرار السياسي بعد أن شهد ثلاث عمليات انتقال سلمي للسلطة على أعلى مستويات الدولة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ونوفر اليوم سياسات محفزة وتدابير داعمة مع قوانين أكثر جاذبية للاستثمار.

إن بلدي، كدولة جزرية صغيرة نامية، معرض لمخاطر لا تحصى. ومع ذلك، فإن عزم حكومة بلادي على العمل من أجل رفاه شعبنا قد دفعنا إلى اعتماد هدف جعل اتحاد جزر القمر بلداً صاعداً بحلول عام ٢٠٣٠. ولدينا تفاؤل كبير يدفعنا إلى الأمام، ونأمل أن تشهد المؤشرات قريباً على تقدمنا نحو تحقيق ذلك الهدف الطموح والنبيل. والمحاور الرئيسية لحكومتنا متفقة على تحقيق ذلك الهدف، الذي يستند إلى استراتيجية وطنية للتنمية.

وعلاوة على ذلك، هناك عمل كثير يجري تنفيذه لكي تتوفر لبلدي في المستقبل القريب موارد كافية من حيث الطاقة والطرق والهياكل الأساسية للموانئ والمطارات، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي، ووضع إطار للمشاورات. وسيؤدي ذلك

للنزاع، المستمر لأكثر من نصف قرن، على أساس الحل القائم على وجود دولتين، الأمر الذي من شأنه الوفاء بحق الشعب الفلسطيني في التمتع بالسيادة الكاملة وعلى دولة عاصمتها القدس الشرقية.

ويجب أن نبدي المزيد من الالتزام، فضلا عن خطب التضامن، ودعم القضايا، وإدانة الهجمات على الشعوب والبلدان الصديقة، وعبارات التعاطف مع الضحايا، والدعوات لاحترام حق الشعوب وسيادة الدول وسلامة أراضيها. وعلى أية حال، فإن اتحاد جزر القمر يؤمن بالأهم المتحدة وقدرتها على مواجهة تحديات اليوم. ونعتقد أن وجود منظمة كتلك أمر ممكن. ونعتقد أننا قادرون على بناء هذه الأمم المتحدة معا.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أعتنم فرصة حلول العام الهجري الجديد ١٤٣٩ لأنقل إلى الجمعية العامة تحياتي وأطيب تمنياتي بتحقيق السلام والتقدم والرخاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الفخامة تومي إيسانغ ريمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

اصطحب السيد تومي إيسانغ ريمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تومي

عاما من تمتع بلدي بسيادته الدولية، ونظرا لعدم التوصل إلى حل للمسألة منذ عام ١٩٧٥، لا تزال تلك المسألة تضعف الاستقرار، كما تعوق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

ولذلك، فإنني أرحب باستمرار الحوار بين بلدي وفرنسا بحثا عن حل عادل ومنصف للنزاع على جزيرة مايوت القمرية، بما يتسق مع القانون الدولي ويحترم مصالح كل طرف. وأدعو الله تعالى أن نظل على قيد الحياة حتى يتسنى لي في العام القادم من على هذه المنصة ذاتها أن أتشاطر مع الجمعية النتائج الإيجابية والتوافقية لذلك الحوار.

إن فرنسا عضو دائم العضوية في مجلس الأمن. ويربطها تاريخها بالحرية، والديمقراطية، والعدالة، واحترام القانون الدولي، وتعزيز السلام. ولا تنوي تقسيم الشعب أو فصله. فمصلحتها تكمن، مثلنا، في وجود عالم يسوده الاستقرار وفي أن تتطلع منطقة المحيط الهندي التي تنعم بالسلام والازدهار إلى مستقبل أفضل.

ويجب على المجتمع الدولي، في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، أن يحشد المزيد لوضع حد لاستشهاد آلاف الأطفال الذين تسحقهم القنابل، والجوع المفروض على السكان، واستخدام الأسلحة الكيميائية، والفوضى، وعمليات التقسيم في البلدان التي هي في حالة حرب. ويجب على المجتمع الدولي أن يفرض جزاءات على استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب أن نعمل على كفالة استعادة الأمل من أجل المشردين واللاجئين، وأن تتمكن البلدان المتضررة من استعادة استقرارها وسلامتها الإقليمية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن عدم التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والوضع الراهن يغذيان انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في المنطقة. ويكمن حل ذلك النزاع في وقف الاستيطان غير المقبول للأراضي الفلسطينية، وإنهاء الظلم والعنف ضد السكان الفلسطينيين، والتسوية الشاملة

وفي هذا العالم الحديث، يجب أن نواصل توسيع نطاق تعاوننا على كل مستوى - الخاص والعام، وغير الهاف للربح، والسياسي - ضمن إطار شبكة عالمية تحدد مبادئ توجيهية تتسم بالنزاهة والشفافية لتحديد كيفية التصرف والاستجابة لتلك المواضيع الحيوية. والهيئة الوحيدة التي يمكنها سد هذا الفراغ الأساسي هي الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فقد أقرنا، في عام ٢٠١٥، من خلال اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بأن وجود نظام عالمي قائم على الحقوق هو أمر ضروري في سياق شراكة عالمية، إذا أردنا النجاح في استئصال شأفة الفقر، والتصدي لأوجه عدم المساواة العالمية، وتوفير فرص اقتصادية واجتماعية لجميع شعوب العالم.

وقد اعترفنا أخيراً، من خلال وضع أهداف التنمية المستدامة الأربعة عشر، بأن المحيطات تشكل أحد الموارد التي تخص جميع شعوب العالم وتخدمها ويجب حمايتها على هذا النحو.

ومن خلال اجتماعنا معاً والموافقة في نهاية المطاف على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، التزمنا التزاماً عالمياً يقضي بالبداية بعملية خفض غازات الاحتباس الحراري إلى مستويات مقبولة.

ولكن بينما كنا نعمل بجد لمواجهة تلك الأزمة البيئية العالمية عن طريق الإجراءات المشتركة، وجدنا غير ذلك من مسائل الأمن والسلام تشغل مركز الصدارة في مداولاتنا على الصعيد الدولي. وفيما دُحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) من معاقلة في سوريا والعراق، تعمد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إطلاق القذائف وتفجير قنابل ذرية وربما هيدروجينية، مما يهدد السلام والوثام على صعيد العالم. وفي الوقت نفسه، يُجبر المهاجرون في كل أنحاء العالم على الفرار من بلدانهم هرباً من التزايد المستمر في مستويات العنف.

إيسانغ رمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رمينغساو (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئ معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه لقيادة أعمالنا في الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. كما أود أن أشكر السيد بيتر طومسن على ما قدمه من خدمات استثنائية خلال فترة رئاسته المنتهية مؤخراً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

في البداية، يتقدم شعب بالاو بأحر التعازي لأولئك الذين فقدوا حياتهم جراء الموجة الأخيرة من الأعاصير والأعاصير المدارية والزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء آسيا والأمريكتين. ويجب ألا ننسى أن العديد منهم لا تتوفر لديهم الموارد اللازمة لإعادة البناء. ويجب على المجتمع الدولي بذل جهود أكثر بكثير لكفالة عدم التخلي عنهم. إن هذه العواصف التي حطمت رقماً قياسياً تمثل نذير للأسوأ المرتقب على كوكب أكثر عنفاً.

لقد شهدت بالاو، في منطقة المحيط الهادئ، بشكل مباشر تأثير الظروف المناخية القاسية. وبالنسبة لنا، فإن تلك العواصف الرهيبة هي أقرب إلى قنابل موقوتة: لا أحد يعرف متى ستنفجر قبله جديدة أو أين، غير أننا ندرك تماماً أنها يمكن أن تمحو سنوات من التقدم في غضون ساعات.

ومن المؤكد أن إصرار الرئيس الواضح على تركيز الجهود المقبلة على منع نشوب النزاعات، وتحقيق السلام، والمهجرة، والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام يأتي في التوقيت المناسب ويتناغم مع حقائق جيلنا. وفي الواقع، فإن اهتمامه بتلك القضايا المترابطة رغم اختلافها الشديد يدل على فهم واضح للأوقات المعقدة التي نعيش فيها والحاجة إلى الربط بين أسباب التحديات المترابطة التي نواجهها وآثارها.

النوية لأمد بعيد. وتمثل البداية الجيدة في الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولا بد لي أن أنوه بقيادة بلدي الذين أدركوا قبل أكثر من ٣٠ عاماً التهديد الناجم عن الأسلحة النووية، فأقدموا في دستور بالاو على حظر استعمال الأسلحة النووية واختبارها وتخزينها. ولقد وقّعت على تلك المعاهدة يوم أمس تكريماً لهم.

وإذا أردنا أن ننجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خطة عام ٢٠٣٠، فسنضطر إلى مواجهة الواقع المؤلم وهو أن التكاليف سوف تكون باهظة جداً. والنجاح يقتضي العمل مع جميع الشراكات المتاحة ووضع الوسائل الضرورية للتنفيذ، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعروف باسم مسار ساموا.

وفي مجال تغير المناخ، يجب أن نواصل العمل على تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأود أن أهنئ زميلي من منتدى المحيط الهادئ، دولة فرانك باينيماراما، رئيس وزراء فيجي، على تبوئه قريباً رئاسة الدورة الثالثة والعشرين المقبلة لمؤتمر لدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبغية تعزيز الجهود التي يبذلها، تسعى بالاو إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام يكون معنياً بالمناخ والأمن. ومن شأن تعيين ممثل خاص أن يساعدنا إلى حد كبير في أعمالنا التحضيرية لمواجهة هذا التحدي المتعدد الأوجه، وأن يعزز الاقتراحات المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة.

إن بلدي، وإن كان صغيراً، فخور جداً تجاه التزامه بتحقيق خطتنا العالمية لعام ٢٠٣٠. وبغية المساعدة على حماية محيطاتنا، أنشأنا واحدة من أكبر المناطق المحمية في العالم. وفي ذلك السياق، نؤكد دعمنا للتوصل إلى اتفاق تنفيذي جديد بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. كما أيدنا القرار

وهذه المسائل يجب التصدي لها عالمياً من خلال المؤسسات والشراكات القوية المتعددة الجنسيات. وإذا أريد لتلك الجهود أن تتكامل بالنجاح في إطار الأمم المتحدة، فيجب تعزيز الأمم المتحدة حتى يتسنى لجميع أعضائها أن يؤمنوا بنزاهة وفعالية العملية الدولية الشاملة للتفاوض وتسوية المنازعات. والعيش الكريم للجميع والكوكب المستدام هما المسألتان اللتان تتمحور جهودنا العالمية حولهما.

وأعتقد أنه في ما يتعلق بالسلام والأمن، بإمكاننا أن نتفق جميعاً على أن التنمية المستدامة الشاملة تمنع النزاعات وتحافظ على السلام في كثير من الأحيان. بيد أن السلام لا يتحقق دائماً، وفي هذه الحالة على الأمم المتحدة أن تيسر الجهود الرامية إلى التصدي للعدوان والعنف. لذلك، بالاو تؤيد جميع الجهود وقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى جلوس كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات. وإن التهديد الذي يتعرض له السكان الأبرياء في غوام هو تهديد لنا في بالاو وللمنطقة بأسرها. وتؤكد بالاو مجدداً دعمها للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. ويجب علينا أيضاً دعم الأمين العام في جهوده الآيلة إلى إصلاح هياكل وإجراءات الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن والتنمية والإدارة، باعتبار ذلك عنصراً هاماً من عناصر الإصلاح الشامل للمنظمة.

وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ مجموعة فريدة من التحديات الأمنية والإنمائية. ومع ذلك، فإن وجود الأمم المتحدة في المنطقة لا يزال محدوداً جداً. وتعزيزاً لتلك العملية، أحث الأمين العام على التذكير بالمبدأ التوجيهي الذي نجح كثيراً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ألا وهو: عدم تخلف أي بلد عن الركب.

ومع أخذ الأعمال التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخراً في الاعتبار، علينا أن نفكر جدياً في الحاجة إلى حظر الأسلحة

النووي المنبثق من كوريا الشمالية. كما نشكر الولايات المتحدة على دعمها المستمر لجهودنا الرامية إلى إنشاء محمياتنا البحرية الوطنية. ونتطلع في هذا العام إلى إتمام اتفاقنا بشأن الارتباط الحر مع الولايات المتحدة، الذي يجسّد تلك العلاقة الوثيقة والخاصة بيننا.

وتودّ بالاو أيضاً التنويه بصداقتها العظيمة مع اليابان، وبالدعم الاقتصادي البارز الذي تلقّيناه منها على مرّ السنين. وإننا ماضون في الإعراب عن دعمنا لتوسيع مجلس الأمن وإصلاحه، ولعضوية اليابان الدائمة فيه. ونودّ الإعراب عن خالص شكرنا لمؤسسة نيّون على دعمها السخي لجهودنا في المراقبة البحرية والإنفاذ تعزيزاً للشراكة والتعاون. كما نودّ التنويه بقائمة الشركاء الواسعة جداً عبر العالم الذين يتيحون لجهودنا أن تحقق مستقبلاً مستداماً، ومنهم جمهورية الصين في تايوان، أستراليا، نيوزيلندا، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الخاصة، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، من بين عديدين آخرين.

وفي نهاية المطاف، إن نجاحنا يتوقف على تطوير وصون الشراكات الحقيقية والدائمة على كل مستوى من مستويات المجتمع. والمسائل التي نواجهها تزداد شدة وخطورة وتصبح عالمية في نطاقها.

ولا يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي وحدهما. فالحاجة إلى إقامة شراكة عالمية قوية بين البلدان والمنظمات والشعوب من خلال مجتمع دولي واحد وملزم لم تكن أكثر أهمية في أي وقت من الأوقات في تاريخ بلدي أو، في الواقع، في تاريخ العالم مما هي عليه الآن. والأمم المتحدة ليست لديها القدرة على حل القضايا العالمية إلا إذا كان أعضاؤها مستعدين للاعتراف بتلك القضايا واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع وتنفيذ الحلول المناسبة.

WCC-2016-Res-050، بعنوان "زيادة تغطية المناطق المحمية البحرية من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري بطريقة فعالة"، الذي اعتمده الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في عام ٢٠١٦، والذي يعدّ بالعمل من أجل تعيين وتخصيص بشكل فعلي ٣٠ في المائة على الأقل من المياه الوطنية للدول الساحلية بوصفها مناطق بحريّة محمية بحلول عام ٢٠٣٠. بالإضافة إلى ذلك، نحن ملتزمون بالتصدي للتلوث البحري بجميع أشكاله واتخاذ الإجراءات بشأنه.

وفي اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، دعت بالاو أيضاً البلدان الأخرى إلى أن تنضم إليها وتصبح أطرافاً في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وهو معاهدة دولية سوف تساعد على وقف نقل الأسماك التي يجري صيدها بصورة غير مشروعة والحياة البحرية عبر موانئنا. وأود أن أطلق النداء نفسه هنا اليوم.

وفي العمل الذي نقوم به لإنقاذ محيطاتنا، نرحب بتعيين سعادة السيد بيتر تومسون، ممثل فيجي، كأول مبعوث خاص للأمين العام بشأن المحيطات، الأمر الذي يعدّ بإيلاء المزيد من الاهتمام لأحدى أكثر أولوياتنا إلحاحاً. وتعرب بالاو عن تهانيتها لصديقتها المقربة فيجي.

إن تلك الأنواع من الالتزام تتطلب الدعم القوي من تحالف واسع من الشركاء. ولحسن الطالع أن بلدي له تاريخ طويل من الشراكات القوية. فالولايات المتحدة تواصل دعم بالاو في تنميتها وتحركها نحو الاستقلال الاقتصادي. ولدينا تاريخ مشترك معها، وأصبحنا على مدى عقود من الزمن أصدقاء مقربين. ونحن ننوّه بالعلاقة الفريدة التي نتشاطرهما. وفي هذه الأوقات العصيبة، نؤيد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة نيابة عن المجتمع الدولي ونشارك فيها من أجل مكافحة الإرهاب، ووضع نهاية للأعمال العدائية في سوريا، والحد من التهديد

كما نود أن نهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونعتقد أن خبرته السياسية والدبلوماسية الثرية وخبرة حكومته وخبرة أعضاء المكتب الآخرين ستساعد في توجيه مناقشاتنا المثمرة من أجل بناء عالم أفضل.

ونأمل كذلك أن تستمر أعمال هذه الدورة من النقطة التي انتهت عندها مساعي الدورة السابقة، والتي أجرت خلالها الأمم المتحدة، بتوجيه من سعادة السيد بيتر طومسون، تقييماً صحيحاً للحالة الراهنة للشؤون العالمية. ويعزز ذلك تفاؤلاً بأنه يمكننا التوصل إلى حلول نهائية ومستدامة للمشاكل المعقدة التي تؤثر على كوكبنا. وفي ذلك المسعى المشترك، فإن العمل الذي اضطلع به الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، جدير بكل ثناء، وهو ما يتضح من اختيار المسائل المعروضة علينا.

وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة يجسد عزم الدول الأعضاء على بناء عالم ينعم بالسلام والرفاه للبشرية من خلال تشجيع علاقات الصداقة والاحترام المتبادل، حفاظاً على استقلال وسيادة كل دولة. ولا يجب أن تعتبر أي دولة عضو نفسها معفاة من ذلك الواجب. ومن باب الأمانة السياسية، نعتقد أن جميع حكومات العالم تعمل من أجل رفاه دولها. ولهذا السبب، يصمم كل بلد برامج لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في المجتمع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم ضمان رفاه سكانه.

بيد أنه على الرغم من تفاؤلاً في هذه المناقشة، فإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء النزاعات المسلحة العديدة وحالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تدمر الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول، وذلك تحديداً بسبب التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتي يدينها ميثاق الأمم المتحدة بشكل محدد.

وبلدي الصغير مستعد، رغم حجمه، للعمل بالتنسيق مع الدول الأخرى في هذه المنظمة العظيمة لتوفير حياة أفضل لأطفالنا وأحفادنا ولجميع الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تومي إيسانغ رمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو، من المنصة.

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالإسبانية): بالرغم من أننا نعيش في الوقت الراهن في عالم يعاني من الاضطراب وانعدام الأمن اللذين تفاهما بسبب أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تشارك بتفاؤلاً في المناقشات المفتوحة السياسية والدبلوماسية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونعتقد أن المواضيع المختارة للمناقشة تلخص شواغل كل دولة من أجل بلوغ الأهداف التي اقترحت في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، حتى تتمكن من إيجاد عالم يسوده السلام والرفاه والأمن للبشرية.

هناك أيضا قدر كبير من عدم اليقين على الرغم من المبادرات الجديرة بالثناء في التسعينات من القرن الماضي لمكافحة سوء التغذية والجوع وتغير المناخ وغيرها، وعلى الرغم من الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠، فإنه بعد مضي أكثر من ٢٠ عاما لم يحرز تقدم كبير في تلك المجالات. بل على العكس من ذلك، كانت هناك زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم؛ إن استمرار تدهور البيئة، يتسبب في كوارث كبرى من قبيل: الفيضانات والزلازل، والأعاصير، وأمواج تسونامي، ووفاة الآلاف من البشر وتدمير الهياكل الأساسية اللازمة للبقاء البشري. ما زالت الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف المحددة من أجل رفاه البشرية.

نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن تعازي وتضامن شعب وحكومة غينيا الاستوائية مع البلدان التي عانت من الكوارث وهي: المكسيك والولايات المتحدة والبلدان الكاريبية وسيراليون في أفريقيا.

في نفس الوقت الذي نشهد فيه تلك العوامل، نشهد أيضا الإرهاب الدولي والتطرف وكره الأجانب والاتجار بالبشر والهجرة، والقرصنة، وظاهرة المرتزقة، والأوبئة الكبرى، والجرائم العابرة للحدود، والأزمة الاقتصادية الحادة التي تؤثر حاليا على العالم بأسره. إن جميع تلك الظواهر تحتتم تحقيق قدر أكبر من الوعي بين الدول بالحاجة إلى إقامة المزيد من التعاون المباشر بين الدول والأمم للاضطلاع بعمل موحد وديناميكي ومنسق.

أي بلد مهما كان قويا، فإن هذه الأحداث تعني أنه يتعين علينا جميعا أن نوليه الاهتمام لأنه ما من دولة معفاة من المسؤوليات الناجمة عن الإجراءات المرهقة التي تتخذها بعض الدول ضد دول أخرى. لذلك، يجب علينا أن نركز بدرجة أكبر على إحلال السلام في العالم، وضمان بيئة سليمة، والقضاء على الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب والقرصنة، وهي

وتشعر جمهورية غينيا الاستوائية بقلق بالغ لأن الحروب الكبرى التي دمرت دولاً برمتها قد شاركت فيها دول أعضاء كجهات فاعلة قوية. وتعتقد تلك الدول أن القوة المسلحة هي السبيل الوحيد لإحلال السلام وحل النزاعات، وتغفل عن أن الحرب لا يمكن أبدا أن تحقق ذلك. بل إنها توجج وتدمر النزاعات، مما يؤدي إلى انتشار الاضطراب والدمار والحرب والهلاك. ويجب ألا تكون القوة العسكرية أبدا من الموارد التي تستخدمها الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تتذكر الجمعية العامة أنه لا يمكن صون السلم والأمن الدوليين إلا عندما يتمتع كل بلد بالسلام الداخلي ويتم احترام الحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف لكل بلد.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تدرك جيدا دعم وثقة جميع الدول الأعضاء تقريبا إزاء ترشحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، وتشعر بالامتنان حيال ذلك. ونود أن نعرب عن رفضنا التام لاستخدام القوة باعتبارها الملاذ الوحيد المتاح للأمم المتحدة.

فنحن طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا ندين استخدام وتصنيع هذه الأنواع من الأسلحة في النزاعات بين الدول فحسب، بل أيضا حيازتها وتوزيعها. ونعتقد أن أحكام تلك المعاهدة لا تزال غير كافية - ويجب أن تشمل تدمير الأسلحة النووية، أينما كانت.

إن حيازة بعض الدول لهذه الأسلحة تجعل الدول الأخرى تشعر بأن لها الحق في امتلاك أيضا.

إن جمهورية غينيا الاستوائية بوصفها عضوا في مجلس الأمن، ستتعاون مع جميع الدول لضمان إحلال السلام في العالم، مما يعني ضمان السلام في كل بلد وحماية حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في الختام، نناشد من أجل المزيد من توافق الآراء العالمي بشأن مكافحة الأحداث التي تعوق تقدم البشرية ورفاهها. ويقتضي الأمر توافق آراء شامل وتشاركي بشأن استراتيجيات عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الاقتصادية الدولية. يجب على الأمم المتحدة أن تقودنا إلى الأمام بمفهوم كوكب معولم منخرط في العمل الموحد الذي لا يدين ولا يعاقب، وإنما يساعد أشد الناس احتياجا في التغلب على تحديات التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إفاريسو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد إفاريسو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إفاريسو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كارفالهو (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد النص بالإنكليزية: إنه لمصدر سعادة وشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية. لقد بينت انتخابات عام ٢٠١٦ التي

مسائل تؤثر بجميع البلدان. لا ينبغي لأي بلد أن يعمل بوصفه شرطيا ليفرض على دول أخرى مبادئ الحكم الرشيد، وهي مبادئ التزمنا بها جميعا على أية حال.

إننا نريد علما يتسم بروح المشاركة والمساواة بالنسبة للنساء والرجال، وبالنسبة للدول صغيرها وكبيرها. إننا نريد إصلاحا لمجلس الأمن يتيح المشاركة العادلة لجميع القارات ويكفل حقوق جميع الدول. إننا نريد تعاوننا قائما على الإنصاف. ونريد احترام المبادئ والقيم الثقافية التي تضمن وجود كل أمة طيلة العصور. الافتراض الأساسي هنا أنه، مع انقشاع الحروب والأحداث الضارة التي أشرنا إليها، يمكن للعالم أن يتحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

اتخذت جمهورية غينيا الاستوائية خطوة عملاقة إلى الأمام في تنميتها، ومن المقدر لهذه التوقعات بطولع البدر الاقتصادي أن تحدث قبل عام ٢٠٢٠. ولكن، للأسف، كان لا بد من تعديل استراتيجيتها بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة. ذلك ما نشهده حاليا في بلدنا فيما يتعلق بالسلام والتنمية.

إن الأخطار التي تتهدد السلام والاستقرار التي شهدناها في السنوات الأخيرة حركتها أصابع من الخارج، اقتترنت بمحاولات لاحتلال البلد وأعمال قرصنة وإرهاب تهدف إلى زعزعة استقرار النظام السلمي والديمقراطي للحكومة القائمة. إنهم يحاولون زعزعة أركان السلام واصطناع أعمال شغب لصالح المغامرين الذين يتحينون الفرص. وأدى ذلك إلى الإجحاف والانتهاكات الكاذبة ضد قادة بلدنا وبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، بهدف النيل من مشروعية سيادتنا الوطنية، بل حتى تجاهل قرارات العدالة الدولية. كل ذلك كان جزءا من محاولة لإرباك الرأي العام الدولي بشأن حقيقة التقدم الذي أحرزته غينيا الاستوائية، كما هو الحال دائما، من أجل تبرير التصميم على فرض ما يسمى بالتدخل الإنساني في بلدنا.

على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، الموقع بسان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ .

ومن ناحية أخرى، يجب أن نعزز الوعي بالحاجة إلى تنفيذ آليات تسمح بقدر أكبر من المشاركة في عملية صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي، اللذين يشكلان المبدأين التوجيهيين للمؤسستين الماليتين الدوليتين، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا هو السبيل الوحيد لكي تندمج اقتصادات البلدان النامية بسرعة أكبر في العملية الإنمائية العالمية التي لم تتجسد فوائدها تماماً في بلداننا حتى الآن، مع السماح بتجديد وتعزيز مصداقية تلك المؤسسات، التي نعتبرها ذات أهمية محورية بالنسبة لعمل النظام المالي العالمي، ودعم الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لسكاننا.

إن موضوع هذه الدورة للجمعية العامة، ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“، يناسب تماماً مع الواقع الحالي الذي نعيش فيه، ويتطابق مع التحديات التي نواجهها في سعينا نحو عالم أفضل. ولذا، لأن محور التركيز الرئيسي لأي سياسة وطنية أو إقليمية أو دولية هو إعطاء الأولوية للشعوب وتوقها إلى حياة أفضل، فضلاً عن التحسين المستمر للآليات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العالمي هي مسألة ملحة تشمل القيم الأساسية التي نحن على يقين بأننا نؤيدها جميعاً ونعمل جاهدين من أجل تحقيقها. إن الصراعات الخطيرة التي تثير القلق في العالم تبعث على القلق الدائم، ويجب علينا أن نتجنب جميعاً عواقبها الضارة - التي تؤثر على رفاه الجنس البشري، وعلى توازن العلاقات بين أمننا، وعلى تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وفي رأينا، فإن الانقسامات التي نراها الآن هي نتيجة لانعدام الحوار الشامل والمتعمق والصادق بين جميع الأطراف.

أوصلتني إلى السلطة، مرة أخرى بصورة لا لبس فيها مستوى الديمقراطية في سان تومي وبرينسيبي وانتظام أداء مؤسساتها.

أود في البداية أن أعتنم هذه الفرصة لتخصيص الكلمات القليلة الأولى في بياني لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك، الذي أهنته على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأعرب عن تأييدنا الكامل لولايته، وأتمنى له النجاح الكبير. أود أيضاً أن أهني الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد بيتر طومسون، على الطريقة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة، أي بحكمة وحماس وإيثار، وفي سياق دولي يشكل تحديات خطيرة أمام منظمنا.

كما أعتنم هذه الفرصة، أمام هذا الجمع الموقر، لأهني الأمين العام أنطونيو غوتيريش على انتخابه البارز. وإنني على اقتناع بأن مكانته السياسية ستمكنه بلا شك من قيادة الأمم المتحدة والتصدي للتحديات العالمية المتعددة التي تنطوي على الإصلاح الضروري للمنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن، والجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وفي سياق البيئة العالمية المعقدة، فإن التحديات الراهنة التي تواجه شعوبنا وبلداننا، تجربنا على الخوض بصورة أعمق في الروح المرشدة التي عززت أساس منظمنا بوصفها الضامن النهائي والعالمي في البحث عن حلول سلمية ودائمة بما يتفق مع القوانين الدولية، حتى يتسنى لنا بلوغ الأهداف المنشودة المتمثلة في تحقيق السلم والأمن والاستقرار والتقدم للبشرية جمعاء. وعلى هذا النحو، يمكننا أن نعتنم هذه الفرصة الفريدة لمواصلة تفكيرنا الجماعي الرامي إلى تعزيز دور المنظمة. لذا، وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن هناك حاجة ملحة للقيام بإصلاحات أساسية تتناسب مع ديناميات عالم اليوم المعولم - أي تمكين مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، من العمل بسرعة وفعالية، ووفقاً لعملية كان الهدف منها أن تكون شاملة لجميع الأمم،

ولا يسعنا سوى أن نشجب الأعمال الإرهابية التي لا تزال للأسف تؤدي بالكثير من الأرواح في جميع أرجاء العالم. إن الوحشية والإزدراء بالحياة البشرية الثمينة والخيرة، اللذين ارتكبا خلال تلك الأفعال اللاإنسانية البشعة والمروعة، يستحقان أشد إدانتنا وأقواها. وفي ذلك الصدد، نشدد على الفئات التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام، ضمن جهات أخرى، في البلد المجاور والشقيق نيجيريا، مما أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وتباطؤ شديد في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. فضلا عن ذلك، فإن لهذه الفئات صدى لا يمكن إنكاره في تدهور الأمن في خليج غينيا، حيث تبتلى منطقتنا بأعمال القرصنة البحرية والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بها. إن جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وهي دولة مسالمة وديمقراطية ومنفتحة على الحوار، ستقف دائما جنبا إلى جنب مع شركائها الإقليميين والدوليين في جميع المبادرات الرامية إلى إزالة تلك الظاهرة من مجتمعاتنا.

وإذا كنا، على نحو ما يحتج به موضوع الدورة، نريد حقا تهيئة ظروف الناس ليعيشوا حياة كريمة، فإن من الأمور الملحة معالجة مشكلة أزمت الهجرة. ففي كل يوم، نجابه بمآسي آلاف الأشخاص الذين، إذ يسعون للهروب من النزاعات والظروف البائسة التي تؤثر على بلدانهم، يخاطرون بالهلاك في رحلات في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر حين يذهبون بحثا عن حياة أفضل. وينبغي ألا يشك أحد في أنه لا شخص يترك وطنه أو يواجه تلك الأخطار على هوى.

وثمة مسؤولية مدنية وأخلاقية ومعنوية عن الترحيب بمؤلاء الأشخاص وتزويدهم بالمساعدة الإنسانية الضرورية التي لا غنى عنها، ولكن أيضا تهيئة الظروف المؤدية إلى التخفيف من حدة الظاهرة في البلدان الأصلية. ويشمل ذلك اعتماد سياسات متضافرة لاستقبال اللاجئين وتقديم الدعم إلى البلدان الأصلية بهدف تعزيز بيئة للسلام والاستقرار لكي تتمكن هذه البلدان

ولا يمكننا أن نسمح للتعصب الديني وللخطاب الشعبي وخطاب الانعزالية، التي أصبحت اليوم مفارقات تاريخية - بل أود أن أضيف لها الأناية - بأن تمنعنا من قبول الاختلافات والتعايش مع الآخرين، أو أن تستمر في أن تؤدي إلى هذه الدرجة من الخلاف، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التوترات، وإزهاق العديد من الأرواح، بما فيها أرواح أطفالنا الذين يمثلون المستقبل الحقيقي لكوكتنا، إذا تمت رعايتهم بشكل جيد.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى إجراء حوار من شأنه التأكيد على دور الوساطة المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة من أجل وقف التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

ومن الضروري أيضا وقف انتشار الأسلحة في سورية، حيث لا يزال الناس يعيشون تحت تهديد الهجمات بالقنابل التي دمرت البلاد ومزقت نسيجها الاجتماعي، بينما أودت بالعديد من الأرواح البريئة. وهناك أيضا حاجة إلى تسريع الحوار وعملية السلام في الشرق الأوسط، ونوجه مرة أخرى نداء قويا من على هذا المنبر لإيجاد حل سلمي وتفاوضي يحترم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، وبالتالي يحترم المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

وبالمثل، تقوم حاجة ملحة إلى إيجاد حل على طاولة المفاوضات للتوترات في أوكرانيا، ومسألة الصحراء الغربية، والبلد الشقيق جمهورية غينيا - بيساو، الذي نحياه تحية حارة، ونعرب عن الرغبة في أن تعود مؤسساته قريبا إلى مزاولة مهامها العادية.

وبالرغم من أن الاجتماع الوزاري الأخير للمبادرة الأفريقية لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد في جمهورية غابون في ١٧ تموز/يوليه، كان خطوة في الاتجاه الصحيح، فإننا تابعنا بقلق بالغ تدهور الحالة الأمنية هناك، مع عواقب إنسانية لا تحصى، مما يشير للأسف إلى حالة للإبادة الجماعية. ولذلك ناشد بذل الجهود لتجنب وقوع كارثة إنسانية أخرى في ذلك البلد الأفريقي.

ومهما كللنا بالنجاح في تحقيق أهداف السلام والاستقرار والتقدم على نطاق العالم، لن يكون هناك أي معنى لذلك إذا كنا لا نعرف كيف نعتني بكوننا. وربما تكون مكافحة ظاهرة تغير المناخ أشد الأهداف تعقيدا الذي يستدعي من البشرية جمعاء المشاركة فيه. وقد يكون نجاح هذه المكافحة أكبر إرث يمكن أن نتركه للأجيال المقبلة.

وفي ذلك السياق، فإن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ اتفاق تاريخي وتوافق آراء واسع على التحديات التي نواجهها في ذلك المجال وعلى الوسائل المالية والتكنولوجية للتغلب على هذه التحديات. ومع ذلك، فإن التدابير المقترحة لم تنفذ بعد. وفي كل يوم نرجى المسألة مرة أخرى، يعاني كوننا بشكل أكبر. ويسبب تزايد الظواهر الجوية البالغة الشدة ضررا لا يمكن إصلاحه لنظامنا الإيكولوجي وحياتنا على كوكب الأرض. ولذلك أناشد، بدون ضرر، أعضاء الجمعية إبداء الجرأة السياسية، على أساس أنه ينبغي لكل عضو أن يسهم وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

ولم تدخر سان تومي وبرينسيبي، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، وسعا في ذلك الصدد، وأود أن أؤكد للحاضرين على التزامنا بأن نكون في صدارة تنفيذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ. ومع ذلك، أشير، إلى جانب العديد من المتكلمين الآخرين، إلى أن تمويل تلك التدابير يفتقر إلى دعم المجتمع الدولي. وينبغي وضع اتفاقات التعاون مع تمويل طموح للمسائل المتعلقة بالمناخ وضمانات لنقل التكنولوجيا بصورة فعالة وكفؤة من البلدان الأكثر تقدما.

وكما يعلم الحاضرون، فإن اقتصادنا ضعيفة للغاية، إذ أنه يعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية لتلبية ما يقارب نسبة ٩٠ في المائة من احتياجاته. وفي سياق الاحتواء المالي الدولي، يصبح من الضروري النظر في تصميم سبل بديلة لمعالجة هذه الحالة المعقدة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار قررت الحكومة الحالية في

من تهيئة الظروف اللازمة لسكانها للمشاركة في مشاريع الحياة التي يختارونها.

كما نؤكد على أهمية الأعمال الهامة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، في ظل الرئاسة المشتركة بين ألمانيا والمملكة المغربية، التي بدأت في كانون الثاني/يناير وستستمر حتى نهاية عام ٢٠١٨. وقدمت هذه القيادة المشتركة إسهامات لاتفاق الأمم المتحدة العالمي للهجرة، نحن مقتنعون بأنه سيؤدي وضع سياسات تحسن الهجرة العالمية المنشودة بشدة المقرر أن يعتمدها المجتمع الدولي في عام ٢٠١٨.

ونشيد أيضا بالمبادرة الفرنسية الأخيرة التي جمعت مؤتمر قمة مصغرا مشتركا بين أوروبا وأفريقيا، عقد في باريس مؤخرا، وسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على تدفق الهجرة الكبير من أفريقيا إلى أوروبا، مما أدى أيضا إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى مقبرة عملية.

ولا يفوتني أن أتطرق لأهداف التنمية المستدامة، التي تكمن أولوياتها بصورة مباشرة في لب ما ظللنا نعرب عنه. وإذا حققنا - إذ نعتقد أنه يمكننا - استئصال شأفة الفقر والجوع، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية حقوق الجميع، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وعكس مسار تغير المناخ، والحصول على الخدمات ذات النوعية الجيدة، وإيلاء عناية خاصة للفئات الضعيفة، فإننا حينئذ سنشهد تطورا إيجابيا في الأحوال المعيشية داخل دولنا. ولذلك علينا جميعا العمل على تحقيق تلك الغاية.

وفي ذلك الصدد، نبرز جهود الاتحاد الأفريقي، الجسدة في المبادئ التوجيهية لخطة عام ٢٠٦٣ الهامة والطموحة. وسيسهم تنفيذ الخطة ونجاحها إسهاما كبيرا في جعل بلوغ تلك الأهداف أكثر سهولة. ولا شك أن الخطة وثيقة شاملة، تستند إلى الخصائص الثقافية لكل بلد، وتتطلب من حكوماتنا بوعي التزاما واضحا للغاية بنجاحها.

وكفالتها، والتي تكتسي أهمية حيوية لتحقيق التنمية في دولنا على نحو متناغم.

وستواصل جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية الكفاح من أجل هذه المثل ومضافة الجهود وحشد القوى لتحسينها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إفاريسو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى السيد شافا (زمبابوي)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

خطاب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أيضاً أن أشكر سلفه، السيد طومسون، على ما أبداه من التزام وما بذله من جهود في الدفع بعجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لم يكن من الممكن أن يختار الرئيس موضوعاً أفضل أو أكثر أهمية لهذه الدورة، بالنظر إلى عصرنا هذا، سعياً إلى تحقيق السلام والحفاظ عليه وتعزيز التنمية، متحلين بروح التضامن التي

سان تومي وبرينسيبي تنفيذ خطة طموحة للتحويل لآفاق عام ٢٠٣٠. وتهدف الخطة أساساً إلى تغيير نمط النمو والسياسات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز الاستراتيجي على القطاع الخاص لاقتصادنا. إن الاتجاه الاستراتيجي الجديد، على النحو المبين في مبادئه التوجيهية، يتسق اتساقاً تاماً على السواء مع طموحات أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ونؤمن بنجاحها ولدنيا ما يلزم من الطموح، غير أننا لن نتمكن من تحقيقه دون الدعم القوي من شركائنا التقليديين والمجتمع الدولي.

وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر الجمعية بأنه، استناداً إلى الاعتراف بمبدأ الصين الواحدة، قررت حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إعادة إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في أواخر العام الماضي. ونحن على يقين من أن هذا القرار سيساعد على تعزيز شراكتنا الاستراتيجية، ونأمل أن ترافقنا الصين على هذا المسار الصعب نحو تحقيق التنمية، الذي اقترناه بخطة التحويل لعام ٢٠٣٠ لدينا.

إضافة إلى ذلك، ندعم الجهود الإنمائية لسكان كوبا الصديقة ونود أن نكرر دعوتنا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى يجري في أقرب وقت ممكن رفع الحصار الذي ما فتئ يشكل عقبة أمام تقدم كوبا طوال عقود من الزمان.

وفي عصر تكثر فيه الوسائل التكنولوجية المتاحة للبشرية، فإن مجتمعاتنا التي تزداد وعياً ومعرفةً تتطلب تحديد الجهد لإنجاز المهمة النبيلة التي تضطلع بها منظماتنا. فلستلهم إذن مبادئها التأسيسية، المتمثلة في السعي إلى الحل السلمي للنزاعات وتقديم الدعم الإنساني لكل من هم في حاجة إليه وتشجيع الحوار البناء والشامل للجميع وحماية نظامنا البيئي وتعزيز حقوق الإنسان

إلى تحقيق الإصلاحات المقبولة بطيئة للغاية. ولا يسعنا إلا أن نتساءل، ولنا العذر في ذلك، عما إذا كان أولئك الذين يتمتعون بالسلطة والامتيازات المتأتية من المعادلة الحالية، وقد يستغلونها أحياناً، هم محاورون مخلصون في هذه المناقشات.

ومن نافلة القول إننا نحصد ما نزرع، لكننا، وبمنطق غريب، نتوقع أن نجني سلاماً بالاستثمار وإنفاق الكثير من الأموال والتكنولوجيا في الحرب. فوفقاً لمعهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، بلغ الإنفاق العسكري العالمي ١,٦ تريليون دولار تقريباً في عام ٢٠١٦. وفي العام نفسه، وفقاً لما ذكرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت قيمة المساعدة الإنمائية الخارجية قرابة ١٤٢,٦ بليون دولار. وهذه الاستثمارات الطائلة في أسلحة أكثر فتكاً وآلية حرب أكثر تطوراً من ذي قبل، لم تؤد إلى سلام أو أمن أكبر. وعضواً عن ذلك، شهدنا من المعاناة والبؤس ما يدمي القلب وزيادة في حركات النزوح الجماعي للسكان فراراً من الحروب والنزاعات المسلحة. وينبغي وقف هذا الاتجاه لما فيه خير البشرية.

ونعتقد أن بالإمكان إيجاد عالم أفضل ومختلف. وباقتراحه ودعوتنا إلى التركيز على الوقاية والدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات وبناء السلام وصون السلام، يشير الأمين العام إلى هذا الاتجاه المستصوب. وعلينا أيضاً أن نعالج بجدية الأسباب الجذرية المعقدة والمتعددة الأوجه للنزاع، بما في ذلك الفقر المزمن والحرمان وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، وإنكار حق الشعوب في تقرير المصير، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في جملة أسباب أخرى.

إن الاستمرار في إنكار حق تقرير المصير لشعبي الصحراء الغربية وفلسطين، اللذين يعيشان تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، هو أمر غير أخلاقي ومسألة ملحة للساعين إلى السلام والأمن في عصرنا. ومجلس الأمن قد اضطلع بمسؤولياته،

تضمن في صميم مهمة الأمم المتحدة ومنظومتها برمتها. وقد سعت الدول منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة قبل ٧٢ سنة، وفي ما تلاه من اتفاقيات وقرارات وإعلانات على مدى عقود من الزمن، إلى تحويل الأمل المستمر في تحقيق السلام والعدالة والتقدم إلى واقع ملموس.

ومع ذلك، فإن خطة التنمية العالمية الحالية تختلف كثيراً عن كل ما سبقها من خطط. فهي طموحة وثرورية وتحويلية وعالمية، وتشمل جميع جوانب حياة الإنسان. ويتطلب نجاح الخطة إحداث تحول نمطي جذري غير مسبوق في جميع مجالات الحياة البشرية.

فليس بوسعنا وقف التدمير المستمر لموائلنا الطبيعي أو الارتفاع العالمي في درجات حرارة الجو أو عكس مسارها دون إحداث تغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك المعاصرة. وقد برهنت الأدلة العلمية على ذلك. فلا يمكننا وضع حد للفجوة التي تزداد اتساعاً بين دولنا الغنية والفقيرة دون تعميق التعاون الدولي وإجراء إصلاح حقيقي للنظام الدولي الحالي الذي يفتقر للإلصاف. فالنظام الحالي مصمم على نحو متأصل لإثراء قلة من البلدان وإفقار الكثير منها. ولذلك، فإنه لا يستطيع الوفاء بالتطلع الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وشعارها وهدفها - ألا وهو عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، إن النظام الحالي الذي عفا عليه الزمن يدم ظلماً تاريخياً - ظلماً لا يمكن أبداً تبريره اليوم.

وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل روحاً جديدة، وندعو إلى التعامل معها بمنهاج جديد خشية تعطيلها. ولذلك، فإنني أكرر دعم بلادي الثابت للموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن، المعروف عموماً بتوافق آراء إزولوبيني.

لقد أقرت الأغلبية الساحقة منا بضرورة إصلاح النظام الحالي بغية تحسينه، لا تدميره. لكن المفاوضات والعملية الرامية

ممارسته لحقوقه السيادية، ونحترم ذلك. ولكن، لا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي عندما تؤثر هذه القرارات - أو قد تؤثر - سلباً على رفاهنا. فهل لي أن أقول إن البعض منا يشعر بالحرج، إن لم يكن بالخوف، لما بدا أنها عودة جالوت، عملاق الكتاب المقدس.

وهل نشهد عودة جالوت بيننا، ما يهدد بفناء جميع البلدان؟ وأود أن أقول لرئيس الولايات المتحدة، السيد ترامب، أن يتفضل بالنفخ في بوقه داعياً لقيم الوحدة والسلام والتعاون والتضامن والحوار التي ما فتئنا نؤيدها، والمكرسة في وثيقتنا المقدسة، وأعني ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء على تلك القيم، يمكن لكل دولة - بما في ذلك الولايات المتحدة - تحقيق مجدها. وهذا المجد الناتج عن الاعتراف بقيم الوحدة والسلام والتعاون والحوار والتكاتف تلك هو ما نريد أن تسترشد به الولايات المتحدة، وليس الآمال المعلقة على فنائنا. إن علينا أن نقاوم الفناء دائماً، أيا كان مصدره. وقد قاومناه عندما أتى في صورة الإمبريالية حيث ناضلنا من أجل استقلالنا وثقافتنا وسيادتنا ومن أجل أن نصبح نحن المتحكمين في مصيرنا. ولهذا السبب، نطلق على أنفسنا اليوم أحراراً، وذلك لأننا هزمنا وحش الإمبريالية. فلتأتوا بوحش آخر، أيا كان اسمه، وسيواجه نفس المصير.

إن تغير المناخ حقيقة راهنة، وكذلك آثاره وعواقبه. وهو أمر يحدث على مستوى العالم. ولا يمكننا أن نظل صامتين عندما تقرر إحدى القوى الاقتصادية العالمية الرئيسية، أو أي دولة أخرى في ما يتعلق بهذا الأمر، التخلي عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، كما فعلت الولايات المتحدة العظيمة برئاسة السيد ترامب. فلنعمل معاً. إن تغير المناخ حقيقة واقعة. ومن المهم للغاية أن يضطلع كل منا بدوره، تمسحياً مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بغية وقف المسيرة الجارحة صوب تدمير ما يتوقف عليه وجودنا.

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، واتخذ العديد من القرارات. وما تبقى هو أعمال تلك القرارات وتنفيذها.

وندعو مجلس الأمن إلى إثبات سلطته من خلال ضمان إجراء الاستفتاء على الاستقلال في الصحراء الغربية بدون مزيد من التأخير. ونتوقع من مجلس الأمن أن يعمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي - شريك السلام في القارة الأفريقية الذي أثبت جدواه - في ذلك الجهد. إن الحالة المتدهورة والمعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني ينبغي أن يحفز مجلس الأمن على بذل جهود جديدة في إطار زمني محدد من أجل تحقيق حل الدولتين المعترف بالفعل في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن التنمية والسلام متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما. وبلا دي قد اعتمدت خطة عام ٢٠٣٠ كنهج متكامل وشامل لمعالجة طائفة من التحديات الوطنية والعالمية المعقدة، بالتضامن والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين. وزمبابوي يشرفها أن تكون ضمن حوالي أربعين دولة أخرى شاركت في الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في تموز/يوليه.

لقد كنا، وما زلنا، سعداء لتشاطر خبراتنا مع البلدان الأخرى والتعلم من خبرات الآخرين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن ندرك الحاجة إلى إقامة شراكات مفيدة، داخل حدودنا الوطنية وخارجها على السواء. ومنظومة الأمم المتحدة هي أحد شركائنا الرئيسيين، ويسعدني أن أشير إلى أننا نعمل معاً بصورة وثيقة للغاية. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بمبادرة الأمين العام للتأكد من أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تسترشد بالأولويات الوطنية فيما تقدمه من دعم. فمن شأن ذلك أن يضمن الملكية والقيادة الوطنيتين لعمليات التنمية، فضلاً عن استدامة المشاريع والبرامج الإنمائية. وهذا ما نشهده في زمبابوي. وبلدي مناصر لا يتزعزع لاحترام سيادة الدول واستقلالها. ولذلك، ندافع بقوة عن حق كل بلد في اتخاذ قراراته في إطار

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد محمد كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كالا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتمني عام جديد سعيد لمن يحتفلون بالسنة الإسلامية الجديدة ١٤٣٩ هجرية. والسلام علينا جميعا.

كما أود الإعراب عن عميق مواساة إندونيسيا وتعازيها للمتضررين من الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا، بما في ذلك الزلزال الذي وقع في المكسيك والأعاصير في منطقة البحر الكاريبي وأجزاء من الولايات المتحدة، وكذلك الفيضانات في جنوب آسيا وأجزاء أخرى من العالم. ونحن ندعو لجميع الضحايا.

وأود أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وإندونيسيا ملتزمة بالإسهام في نجاح رئاسته. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد بيتر طومسون (فيجي) على قيادته القديرة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ونثني على الدور الذي قام به في إعطاء قوة عالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إننا جميعا موجودون على خريطة العالم نفسها، ومع ذلك فإننا نرى العديد من العوالم المختلفة.

فعلنا اليوم بعيد كل البعد عن الإنصاف. والشعوب في عالمنا تعاني من الحرب والجوع والفقر المدقع والامية. والسلام والازدهار المتكافئ بيدوان بعيد المنال. ولذلك، ترحب إندونيسيا بالموضوع المختار للدورة هذا العام، "محورية الإنسان: السعي من أجل السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام". ويقر هذا الموضوع بأهمية وضع احتياجات شعوبنا في

أود، بالنيابة عن بلدي، الإعراب عن تعازينا لبورتوريكو وللبلدان التي حلت بها مصائب. والكثير من هذه البلدان موجودة في هذا الجزء من العالم. ونعرب عن بالغ أسفنا لذلك، ونناشد من لم يتعرض منا لمصائب مماثلة مساعدة أولئك الذين عانوا هذه المعاناة المروعة. وأطلب من أي شخص هنا أن يشاهد التلفزيون اليوم وأن يدلني أين تقع بورتوريكو على الخريطة. لقد محانا الإعصار تماما. إننا في غاية الأسف.

وإذ أختتم بياني، يجدر أن نذكر بعضنا بعضا بأن العالم اليوم، بحكم طبيعته المترابطة، يتطلب قدرا أكبر، وليس أقل، من التضامن؛ وقدرا أكبر، وليس أقل، من التعاون والحوار؛ وقدرا أكبر، وليس أقل، من تعددية الأطراف. لقد أدرجنا المزيد والمزيد من القضايا على جدول الأعمال العالمي وفي إطار النقاش العالمي. وقد تجسد هذا الإقرار في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب بقاءنا وتقدمنا تعزيز التضامن والشراكة والتعاون وتحقيق التنمية في بيئة من الوحدة والتعاون والسلام. وهذا نداء يجب علينا جميعا الاستجابة له بصورة إيجابية ونشطة. وهذا ما تفعله زمبابوي بالفعل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روبرت غابرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية إندونيسيا.

على الصعيد العالمي، الأمر الذي يتطلب ثقافة عالمية للوقاية. ومن المهم أيضاً كفالة إقامة شراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية.

إن تهيئة نظام إيكولوجي عالمي للسلام والاستقرار يتطلب من المجتمع الدولي تسوية واحد من أطول النزاعات التي لم تحل أمداً، وهو النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويصادف هذا العام مرور نصف قرن من الاحتلال غير المشروع لفلسطين. وعلينا ألا نستسلم. ففلسطين ستظل في صميم السياسة الخارجية الإندونيسية وسنواصل دعمها. وبعد ٥٠ عاماً من الجمود، نحتاج إلى نهج جديد - نهج مستدام وإبداعي من شأنه أن يحقق حل الدولتين.

إن تحقيق السلام المستدام ليس غاية بحد ذاتها. فالحياة الكريمة للجميع يجب أن تكون هدفنا العالمي. وهذا يقودني إلى النقطة الثانية. يجب أن يكون هناك تآزر بين صون السلام وخطوة التنمية. ولا بد من تعزيز السلام والاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة. والنظام الدولي مهياً لتحقيق حياة كريمة للجميع. وقد تم الاتفاق بشأن عدد من الالتزامات العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن، يجب أن تترجم تلك الالتزامات إلى خطوات ملموسة. والسبيل إلى ذلك هو التنفيذ في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. والتمويل الكافي والمساعدة الفنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا كلها عناصر هامة للنجاح. ومن المهم أيضاً دعم المناطق ذات الإمكانيات الهائلة التي باشرت إصلاحات كبيرة صوب التنمية المستدامة.

وأفريقيا هي إحدى تلك المناطق. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو سبيلنا لدعم التنمية في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، نظمنا ١٦٧ برنامجاً للتعاون بين بلدان الجنوب

المقام الأول ويسلط الضوء على التعاضد بين السلام والازدهار والاستدامة. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط مهمة لتحقيق السلام وتوفير الحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام.

أولاً، يجب التأكيد على أن السلام ليس من المسلمات؛ بل يجب تطويره ورعايته. وعلينا أن نعمل من أجل إيجاد نظام إيكولوجي عالمي للسلام والاستقرار. وتجربة إندونيسيا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تبين أن بناء هذا النظام الإيكولوجي أمر أساسي. إنه أمر أساسي للتنمية الاقتصادية وازدهار الشعوب.

وإندونيسيا تعتقد بقوة أن تهيئة نظام إيكولوجي عالمي للسلام والاستقرار أمر غير مستحيل. ولكن، لكي ننجح، علينا أن نمارس تقاليد الحوار والشمول والتسوية السلمية للنزاعات وعدم استخدام القوة. والأهم من ذلك، يجب أن نطور الأمم المتحدة كمنظمة عالمية قوية تركز على صون السلم والأمن والاستقرار. ويتمثل مفتاح ذلك في ضمان أن تؤدي عملية إصلاح الأمم المتحدة إلى وجود أمم متحدة قوية وفعالة. ولهذا، شاركت إندونيسيا في تقديم إعلان دعم إصلاح الأمم المتحدة. وإلى جانب ذلك، علينا أيضاً أن نعزز الآليات الدولية لحفظ السلام وبناء السلام. ويشرف إندونيسيا أن تضطلع بدور في الوساطة في النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام خارج حدودها. لقد كنا وسنظل دائماً على استعداد لأن نكون جزءاً من حل عالمي. وخلال السنوات الستين الماضية، ساهمنا بأكثر من ٣٨ ٠٠٠ فرد في ٢٨ عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشارك حالياً بأكثر من ٢ ٧٠٠ من حفظة السلام في ٩ بعثات لحفظ السلام. ونحن عازمون على الوصول بهذا الرقم إلى أربعة آلاف فرد بحلول عام ٢٠١٩ وزيادة عدد حفظة السلام الإناث.

وبخلاف حفظ السلام، فإن إندونيسيا عضو فاعل في لجنة بناء السلام. ونؤكد على ضرورة ضمان السلام المستدام

فإن إندونيسيا ملتزمة التزاماً تاماً باتفاق باريس. وندعو جميع البلدان إلى تنفيذ التزاماتها بموجب ذلك الاتفاق.

إن خطر الإرهاب والتطرف والتطرف العنيف هو أحد أكبر التحديات التي تواجه جدول أعمال نظامنا العالمي والتنمية. وهذه التهديدات حقيقية ووشيكاة ومائلة في كل مكان. فالإرهاب يقوض السلام ويعطل التنمية. ولذلك، فإن النقطة الثالثة تتعلق بالحاجة الملحة للعمل والشراكة على مستوى العالم في مكافحة الإرهاب والتطرف والتطرف العنيف. وسبيلنا للتصدي للإرهاب يكمن في معالجة أسبابه الجذرية: الفقر المدقع والأمية والبطالة الجماعية للشباب.

وفي معظم الحالات، يسيطر التطرف والإرهاب على عقول الشباب الغاضبين، الذين يعتقدون أنهم ليس لديهم أي أمل لأن بلدهم مدمر، وذلك بالاقتران مع وجود حكومات استبدادية واجتياحات من جانب البلدان الكبرى.

وفي إندونيسيا، اعتمدنا نهجاً شاملاً لمواجهة الإرهاب والغلو والتطرف العنيف في شكل مزيج سلس يشتمل على استخدام قوة الإقناع وقوة الإكراه وتعزيز إنفاذ القانون وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، نعزز التفاعل مع المجتمعات المحلية من خلال التعليم والتمكين والحوار بين الأديان والثقافات. وما برحت إندونيسيا أيضاً تنفذ برنامجاً شاملاً للقضاء على نزعة التطرف وإعادة إدماج أولئك الذين جنحوا للتطرف أو ضلوا السبيل. وتمكنا من جعل ما يزيد على ١٦٠٠ متطرف يندونون التطرف في أكثر من ٧٢ سجناً في إندونيسيا. وفي هذا العصر الرقمي وقوامه وسائط التواصل الاجتماعي، فإن الإرهاب مثل السرطان؛ يتفشى بسرعة وهو فتاك. ولا يوجد بلد قادر على التصدي له بمفرده. والتعاون العالمي واتباع نهج شامل هما وحدهما الحل السحري للقضاء على التهديد.

ولأن التحديات العالمية باتت أكثر تعقيداً، فمن الواضح أن التصرفات الانفرادية ليست حلاً مستداماً. إن العالم بحاجة إلى

والتعاون الثلاثي، استفاد منها أكثر من ٢٠٠٠ مشارك من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. كما تعزز إندونيسيا باستضافة منتدى إندونيسيا - أفريقيا الأول في نيسان/أبريل ٢٠١٨، مما يدل على التزامنا بتعزيز الشراكة مع أفريقيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن التآزر بين صون السلام وخطة التنمية يتطلب مجتمعات عادلاً وشاملاً للجميع ويحترم حقوق الإنسان احتراماً تاماً. وينبغي ألا يكون هناك مزيد من الأزمات الإنسانية التي من صنع الإنسان في العالم. وإندونيسيا تشاطر المجتمع الدولي القلق إزاء التطورات في ولاية راخين. وقد اقترحنا على حكومة ميانمار صيغة ٤ + ١، التي تضع احتياجات الشعب ورفاهه في المقام الأول. وسيحتاج ذلك، أولاً، إلى استعادة الاستقرار والأمن؛ ثانياً، ضبط النفس ونبذ العنف؛ ثالثاً توفير الحماية لجميع السكان في ولاية راخين؛ رابعاً، الوصول الفوري إلى المساعدة الإنسانية. ونود أيضاً أن يتم تنفيذ توصيات الفريق الذي قاده كوفي أنان.

ولذلك، يجب أن تكون هناك حكومة محورها الإنسان في صميم برامج التنمية الوطنية. ولهذا السبب، تواصل إندونيسيا تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح على جميع المستويات. وخلال السنوات العشر الماضية، حرصت إندونيسيا أيضاً، من خلال منتدى بالي للديمقراطية، على تشاطر خبراتها وأفضل ممارسات ديمقراطيتها، وتعمل على تعزيز الديمقراطية في كل المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق التنمية ينبغي ألا يكون على حساب البيئة. وبالرغم من المشككين، فإن تغير المناخ حقيقة. وهو يحدث إذ نتكلم الآن. وعلى غرار الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن إندونيسيا التي تضم أكثر من ١٧٠٠٠ جزيرة، تشهد أمطاراً متغيرة من الطقس وارتفاع مستويات سطح البحر. وهذا سيؤثر على استدامة تنميتنا وحتى بقائنا. ولذلك،

الأردن الصادقة بمناسبة انتخابه، وأعبر له عن حرصنا على العمل مع الجمعية العامة. وأنقل للأمين العام غوتيريش مشاعر التقدير العميقة من الأردن على الشراكة التي أرساها مع شعبنا. قبل عامين، أتيحت لي الفرصة لأعبر عن تطلعات أبناء وبنات جيلي، حين ترأست جلسة لمجلس الأمن أفضت لاتخاذ أول قرار لمجلس الأمن بشأن الشباب. وتكللت جهودنا المشتركة باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، والذي يهدف إلى تمكين الشباب من المشاركة في بناء السلام وحل النزاعات.

واليوم، أقف أمام الجمعية ممثلاً لبلدي الحبيب الأردن، وأيضاً كشباب ينتمي إلى أكبر جيل من الشباب في التاريخ. نحن الشباب، كالأجيال التي سبقتنا، نحمل إرثاً من الحكمة والقيم المشتركة التي تركها أجدادنا. وعلينا، كمن سبقنا، أن نكافح من أجل أن نوفق بين ما ورثناه وبين الواقع الذي نعيشه اليوم. وهو واقع غير مسبوق.

فعلما يقف اليوم أمام مفترق طرق مفصلي، نتيجة تلاقي كل من العولمة المتحذرة مع الابتكارات التكنولوجية التي تحدث تغييراً عميقاً. كما نقف على أعتاب ثورة صناعية رابعة، تعيد تعريف الكيفية التي تعمل بها مجتمعاتنا وطريقة تفاعلنا مع بعضها بعضاً كبشر. ففي عالمنا الذي يشهد درجة عالية من الترابط يقترب الناس من بعضهم بعضاً، وتزداد الفرقة بينهم في آن واحد.

وفي خضم هذا كله، يتساءل أبناء وبنات جيلي من الشباب: ما هي القيم التي ترسي المواطنة العالمية اليوم؟ وإلى أي اتجاه تشير بوصلتنا الأخلاقية؟ وهل سترشدنا بسلامة إلى عدالة وازدهار وسلام يعم الجميع؟ كثيراً ما يُوصف أبناء وبنات جيلي بأنهم حاملون، ولكننا نعلم جميعاً أن كل عمل عظيم يبدأ كحلم. وكثيراً ما يتم التقليل من أهمية جهودنا ووصفها بأنها تنشد المثالية، ولكن السعي للمثالية ليس ضرباً من السذاجة؛ بل هي الجرأة والشجاعة بعينها؛ فهي تشحذ همنا حتى نسمو

شراكة قوية - شراكة عالمية حقيقية. وما برحت إندونيسيا تؤمن منذ وقت طويل بهذه الشراكة. وينبع هذا الإيمان من شعارنا الوطني المترسخ "Bersatu Kita teguh bercerai kita runtuh"، وترجمته "في وحدتنا بقاؤنا، وفي تفرقنا سقوطنا". وما فتئت إندونيسيا ترغب في الإسهام في الشراكة العالمية والسلام والأمن العالميين وتحقيق الازدهار العالمي. وقد قدمت إندونيسيا ترشحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وإندونيسيا شريك حقيقي في إحلال السلام العالمي. ونحن نعول على دعم الحاضرين لترشيحنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية إندونيسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، من المنصة.

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بصاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

ولي العهد الأمير عبد الله الثاني (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أتحدث إليكم ممثلاً لجلالة الملك عبد الله الثاني والشعب الأردني. وأنقل للرئيس ميروسلاف لايتشاك تهاني

واليمن. إن الأردن اليوم هو أحد أكثر دول العالم استضافة للاجئين. والتكلفة المباشرة للأزمة السورية تستنزف أكثر من ربع موازنتنا. ويمتد أثرها إلى مجتمعاتنا المحلية، حيث يعيش ٩٠ في المائة من اللاجئين السوريين. وبالتالي، فهناك ضغوط متزايدة على قطاعات الإسكان، والغذاء، والطاقة، والرعاية الصحية، والتعليم، والعمل.

وبالرغم من هذه التحديات الكبيرة، لم نتراجع عن مبادئنا وقيمنا. ولم ندر ظهرنا لمن يحتاجون العون. ورغم حجم الدين الهائل الذي يثقل كاهلنا، فإننا نقف شامخين بكل اعتزاز وثقة. فجنودنا يواجهون الرصاص وهم يساعدون اللاجئين للعبور بأمان إلى بلدنا، وليس لردهم عنه.

كما إننا لم نتوان في جهودنا الإصلاحية، على الرغم من صعوبة بعضها على شعبنا. بل على العكس من ذلك، كلما ثقل العبء علينا كلما مضينا قدما بقوة أكبر.

أرجو ألا تسيئوا فهمي؛ فنحن لا ننسى بالكمال. فمن أجل خفض البطالة وإيجاد فرص العمل اللازمة للشباب والأجيال المقبلة، نحتاج إلى إجراء تحسين جذري على مناخ الاستثمار لدينا؛ وإلى أن نعزز النزاهة والمساءلة؛ وإلى أن نهض بنظامنا التعليمي وندعم الشباب من مبشري الأعمال الحرة. في الأحوال العادية، تربط المساعدة بما نحرز من تقدم. غير أن هذه أوقات غير عادية، والمعونات مدرج ضروري إن كان لإصلاحاتنا السياسية والاقتصادية أن تفلح إقلاعا تاما.

ولم توقف الظروف الصعبة الأردن من أن يكون بلدا مساهما صافيا في الصالح العالمي. وقد ظللنا ثابتين في التزامنا بالتوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، على الرغم من الشكوك السائدة. وقد تمسكنا بقوة بواجبنا بصفتنا أوصياء هاشميين على المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس. إن المحافظة على الوضع الراهن التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف هو مفتاح

بواقعنا نحو مثلنا العليا، وحتى لا نساوم أو نتراجع عن مبادئنا في المحن.

لذلك، أطلب بتواضع من الحضور الإجابة علي وأن أتلمس بالنيابة عن جبلي شيئا من الوضوح وسط ضبابية المشهد، وأن أ طرح عدداً من الأسئلة الأساسية بعيداً عن الكياسة السياسية، التي أعلم أنني سأكتسبها مع مرور الوقت. سأأخذ من بلدي الأردن نموذجاً لمناقشة هذه الأفكار والأسئلة، فأنا أو من أن وضع الأردن يجسد كل ما يحدث في عالمنا اليوم من صواب ومن خطأ في ذات الوقت.

لقد واجه الأردن عبر التاريخ الصدمات الخارجية الواحدة تلو الأخرى، إلا أن العقدين الأخيرين كانا في غاية الصعوبة. والعديد من الصراعات تحيط بنا حالياً من عدة جهات. وعبر السنوات السابقة، شهدنا حروباً في غزة والعراق وسورية وليبيا واليمن، فضلا عن حالة الجمود في فرص تحقيق السلام في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما اضطر الأردن إلى تحمل تبعات الأزمة المالية العالمية، وأزمات الطاقة.

وقد تركت كل هذه الأحداث أثراً عميقاً وملموساً. إذ أوصدت الطريق إلى العراق، الذي يشكل أكبر سوق لصادراتنا. وتوقفت التجارة مع سورية، مما أفقدنا أهم منافذنا التجارية إلى تركيا وأوروبا. كما تضرر قطاعا السياحة والاستثمار بسبب انعدام الاستقرار في المنطقة على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلناها لنحول دون ذلك. ولا أدري إن كانت هناك دولة أخرى في التاريخ الحديث تعرضت لمثل هذا الكم الهائل من الأزمات المتتالية ووجدت نفسها محاطة بعدد كبير من الصراعات التي لم يكن لها يد فيها.

ولا تتوقف الأزمات عند هذا الحد. فبلدي الأردن الفقير من حيث الموارد، وسط إقليم يعج بالأزمات، يستضيف ١,٣ مليون لاجئ سوري، بالإضافة إلى ملايين اللاجئين الفلسطينيين ومئات الآلاف من العراقيين، وآخرين من ليبيا

لا توجد أجوبة شافية. الحقيقة المحزنة هي أن اقتصادات الحرب في ازدهار لصالح عدد قليل من الناس، بينما تعاني الاقتصادات الحقيقية على حساب الجميع. والرسالة الموجهة إلى الشباب الأردني ومنطقتنا واضحة وجلية: لا يوجد نقص في الأموال من أجل مكافحة الشر، غير أن الرغبة في مكافأة الفضيلة تكاد تكون معدومة؛ وأن صوت الذين يدافعون وبينون قد طغى عليه من يهاجمون ويدمرون. إنها مسألة غير منطقية. إذن فما الذي نقوله لشعب الأردن؟ ماذا يقول المجتمع الدولي لأغلبتنا الشابة؟ هل نقول لهم إن القيم التي نعيش بها ليست لها قيمة؟ وأن البراغمية تغلب على المبادئ؟ وأن الرضا عن النفس ينسخ التعاطف؟ أو أنه ينبغي لنا أن نتوخى السلامة، وندير ظهورنا للناس المحتاجين، لأننا لا نستطيع التعويل على الآخرين لحماية ظهورنا؟

إن الأمم المتحدة هي ضميرنا العالمي، غير أنه بالنسبة للكثيرين جدا من أبناء بلدي ولغيرهم حول العالم الذين يحاولون فعل الخير، يبدو أحيانا أن ضمير العالم موضوع على الوضع الصامت. لقد حان الوقت لكسر الصمت والبدء في إيجاد الحلول. ويمكننا، بفعل ذلك أن نطلق تيارا عالميا يحمل إنسانيتنا المشتركة إلى بر أكثر أمنا. إن التزامنا بالسلام والاعتدال والتعاون الدولي أمر لا هوادة فيه. فإما أن نسقي شجرة مثمرة عطشى أو نواصل صب الزيت على نار محتدمة؟ على العالم أن يختار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، من المنصة.

السلام في منطقتنا والعالم، إذ أن القدس هي مهد الديانات التوحيدية الثلاث جميعها.

وقد ظللنا ثابتين في الحرب الدولية ضد الإرهاب، وفي نحونا بالقيم الحقيقية للإسلام. لقد عملت قواتنا لحفظ السلام على حماية المدنيين الأبرياء، من هايتي إلى دارفور إلى تيمور الشرقية؛ ويتردد صدق دعواتنا إلى سياسة الشمول والاعتدال عاليا في منطقة يصم آذانها الانقسام والتعصب في أحيان كثيرة. لقد فعلنا الصواب، مرارا وتكرارا، لأن ذلك هو معنى الموثوقية الحقيقية.

ولكن ما ذا كان رد فعل العالم؟ لا شك في أنه يثنى على الأردن بانتظام على موقفه الإنساني والأخلاقي، ونحن نعتر بسمعة بلدنا. غير أن الكلمات الطيبة التي لا توازن ميزانيات، ولا تبني مدارس ولا تعزز فرص عمل. وبالنسبة للشعب والشباب الأردني هناك أسئلة هامة عالقة. فكيف يمكن لبلد صغير مثل بلدنا، يناضل في وجه تلك الشدائد الساحقة، فقط ليقال له أن أصدقائه يعانون من إرهاب المانحين؟ كثيرا ما تذكرنا المؤسسات المالية بأننا على رأس متلقي المعونة قياسا بمعيار نصيب الفرد من المعونة. غير أنه، على أساس معيار نصيب الفرد، قليلة هي البلدان التي عانت من أكبر عدد ممكن من الصدمات الخارجية أو أسهمت في السلم والأمن العالميين على نحو ما فعل الأردن.

كيف يمكن أن يمنح بلد مثل الأردن مأوى متواضعا للملايين من الناس اليائسين، في حين أن البلدان الأكثر ثراء في جميع أنحاء العالم تراوغ على قبول آلاف؟ ماذا يعني ذلك لإنسانيتنا المشتركة عندما ينفق العالم في العام الماضي وحده ما يقرب من ١,٧ تريليون دولار على الأسلحة، ولكنه يقصر بأقل ١,٧ بليون دولار في تلبية نداء الأمم المتحدة لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة في بلدان مثل الأردن؟ ماذا يعني أن تنفق تريليونات على شن الحروب في منطقتنا، ولكن لا ينفق سوى القليل للأخذ بمنطقتنا إلى بر الأمان.

إلى أمتي الجزرية في توفالو. إننا نرحب بصدقة وشراكة أعضاء الأمم المتحدة والكيانات الأخرى ونحن نمضي قدما.

وتثني توفالو على موضوع المناقشة العامة الثانية والسبعين، ”مهورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“ فهو يجسد العلاقة التي لا سبيل إلى إنكارها بين السلم والأمن والتنمية المستدامة. وهو يؤكد أنه بدون السلام والأمن الدوليين، لن نحقق خططنا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عوامة عادلة للجميع. باختصار، بدون تحقيق التنمية المستدامة، لن يكون هناك سلام ولا أمن.

وأقدم بالتهنئة إلى السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه لتولي الرئاسة وعلى رؤيته التي تركز على الإنسان أثناء الدورة الثانية والسبعين. وكذلك أهنئ الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد بيتر تومسون، ممثل فيجي على جهوده وقيادته الرائعة على العديد من الجبهات.

وبوصف توفالو دولة جزرية صغيرة وضعيفة، أعرب عن أعمق مشاعر تعاطف توفالو مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية وجزر البحر الكاريبي الذين يعانون أو تضرروا من تدمير الأعاصير والأعاصير المدارية الأخيرة في تلك المنطقة. إن هذه الأحداث المؤسفة تبين بوضوح ضخامة وإلحاح العمل العالمي الذي ما زال مطلوبا من الأمم المتحدة لإعداد البشرية لمواجهة هذه المصائب وحمايتها وإنقاذها منها على نحو أفضل.

كما إننا نتشاطر الحزن العام للشعب المكسيكي، بمن فيهم التلاميذ الصغار، عقب الزلزال الذي وقع في الأسبوع الحالي، فضلا عن الشعوب الأخرى التي تعاني من كوارث مماثلة وأعمال عنف في جميع أنحاء العالم. وندعو الله أن يلهم المتضررين وأحباءهم السلوان وأن يمن عليهم بالشفاء العاجل.

إن علمنا لا يزال يئن تحت وطأة أعمال العنف والإرهاب التي تتسبب في إزهاق وتدمير عدد لا حصر له من الأرواح

خطاب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء توفالو.

اصطحب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): ستحتفل توفالو، الأسبوع القادم، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بالذكرى السنوية التاسعة والثلاثين لاستقلالها. ولذا فإن من دواعي سروري البالغ أن أتوجه بالشكر، بالنيابة عن حكومة وشعب توفالو، إلى الأمم المتحدة وجميع أعضائها على منح توفالو الاعتراف بالسيادة الكاملة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.

وبعد تسعة وعشرين عاما، عشية القرن الحادي والعشرون، تم قبول توفالو، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بوصفها العضو الـ ١٦٩ في الأمم المتحدة، مع حقوق المشاركة الكاملة كعضو في منظومة الأمم المتحدة. لقد كان انضمامنا إلى الأمم المتحدة رحلة أمل - أمل في القيم النبيلة لهذه الهيئة العظيمة، الأمم المتحدة، والثقة في قدرتها على طمأنة البشرية، بما في ذلك البلدان الصغيرة والضعيفة مثل بلدي، على السلام والأمن والرخاء من أجل بقائنا.

إنني أسجل امتنان توفالو الخالص للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وشركاء التنمية - ولا سيما لشركائنا التقليديين في منطقة المحيط الهادئ، والهيئات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ - ولأصدقائنا في آسيا، الهند وكوريا الجنوبية واليابان وجمهورية الصين والاتحاد الأوروبي وغيرهم، على كل ما قدموه من دعم

العدالة الأخلاقية للجنس البشري والإنصاف والثقة والاحترام والتمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية.

لقد أحيأ بدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في العام الماضي آملنا في أن تلتزم الدول الأعضاء - باعترافها بهذا التهديد الوجودي لنا جميعا - بالقضية المشتركة المتمثلة في مكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره وتعزيز قدرة الدول النامية، ولا سيما الأكثر ضعفا، على التعامل معها. إن اتفاق باريس هو أملنا المشترك في أن نعيش حياة كريمة على كوكب مستدام. وهو، بالنسبة لتوفالو، أملنا في الأمن والبقاء.

بيد أن هذا الأمل قد أضعفه إعلان الولايات المتحدة أنها ستتخلى عن اتفاق باريس. فهذا القرار يهدد بتقويض جهودنا العالمية الرامية إلى إنقاذ وحماية سبل عيش من هم في خطر من آثار تغير المناخ. إنهم المهمشون والضعفاء والفقراء والنساء والأطفال الذين يعانون أشد المعاناة من جراء تغير المناخ، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الجزر المنخفضة والمناطق الساحلية. وهناك بالفعل عشرات الملايين من هؤلاء الناس، وعددهم آخذ في التزايد بمعدل ينذر بالخطر.

إن المصالح الداخلية والاقتصادية والسياسية غالبا ما تكون قصيرة الأجل ولا تفيد سوى القلة. وينبغي ألا يتم السعي إلى تحقيقها على حساب توفير حياة كريمة لنا جميعا، الأجيال الحالية والمقبلة، على كوكب مستدام. تلك هي الروح التي تدعم نظامنا الإنمائي للقرن الحادي والعشرين. ولذلك، نحث الولايات المتحدة على توحيد الصف معنا مجددا والسماح لنا جميعا، ولا سيما الأكثر ضعفا، باغتنام أفضل فرصة ممكنة لإنقاذ أنفسنا والمستقبل المستدام للبشرية. غير أننا شعرنا بالتشجيع في هذا الصباح بالقيادة القوية لرئيس الوزراء الكندي جستن ترودو والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن تغير المناخ. ونحن نشكرهما ونشيد كثيرا بشجاعتهما.

البريئة. والعنف بأي شكل من الأشكال يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن، ويقوض بشكل خطير الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فإننا ندين بقوة العنف والإرهاب بجميع أشكالهما ومظاهريهما.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الخطر الذي يهدد السلم والأمن العالميين الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن من أجل تخفيف حدة التوترات. ويمثل تجديد المشاركة من خلال حوار دبلوماسي شامل لجميع الأطراف، في رأينا، الخيار الوحيد لحل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نعتقد أن الرد العسكري سيؤدي إلى دمار وخسائر في الأرواح على نطاق لا يمكن تصوره.

وتؤكد توفالو، في هذا السياق، التزاماتها بدعم جميع الصكوك القانونية الدولية لمكافحة العنف والإرهاب. ومن المهم للغاية أن ندعم القانون الدولي من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ونشيد بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب من أجل كفاءة التنفيذ الفعال والمتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

لقد وقعت بالأمس، بكل فخر بالنيابة عن بلدي، توفالو، معاهدة حظر الأسلحة النووية كدليل آخر على التزامنا بالقضاء على الأسلحة النووية وبمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، التي تم التفاوض بشأنها وصياغتها خلال منتدى قادة جزر المحيط الهادئ الذي عقد في توفالو في عام ١٩٨٤. ويحدونا أمل قوي في أن تفرض الأمم المتحدة حظرا تاما على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تجارة المواد وتطوير تكنولوجيات اللازمة لإنتاج هذه الأسلحة، وأن تجعلها غير قانونية ومحظورة في جميع أنحاء العالم. لا يجب النهوض بالبشرية على مبدأ الخوف والردع، ولا على مقولة "القوة هي الحق"، بل على

”الحق في الحياة، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، والحق في الاستخدام والتمتع بالملكية، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الغذاء والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية“.

لقد أدركنا قبل عشر سنوات أن تغير المناخ هو أكبر تهديد رئيسي منفرد لسلامنا وأمننا، وفي نهاية المطاف، لبقائنا. وهو لا يزال كذلك اليوم، والحالة تزداد إلحاحا كل يوم. إن مياه البحر قد تغمر جزرنا خلال الخمسين سنة القادمة في ظل اتجاهات الاحترار الحالية. وإذا ما حدث ذلك، سنُجبر على هجران جزرنا، على الرغم من أننا الأقل تسببا في الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر.

إن إعادة التوطين القسري أو التشريد لشعبنا ظلم وتعد على أبسط حقوقنا الإنسانية الأساسية.

ولهذا السبب تحديدا نواصل الدعوة إلى تعزيز الالتزام العالمي والشراكات في تنفيذ اتفاق باريس. لا يمكننا أن نتخلى عن هذه الحملة، لسببين بسيطين جدا. أولا، إن إعادة التوطين وعدم الإنتماء إلى دولة أمر غير مقبول على الإطلاق، كما يتفق كثيرون منا هنا في القاعة. ثانيا، نحن جميعا نعلم أن أعضاء أسرنا العالمية للأمم المتحدة يمتلكون الأدوات والموارد اللازمة لإنقاذ توفالو والدول المنخفضة من آثار تغير المناخ. إنها مسألة تتعلق فحسب بما إذا كانت لدينا الإرادة والشجاعة لمساعدة تلك الشعوب.

لقد تكاتفنا من قبل لمواجهة مخاطر شديدة. على مدى سنوات عديدة، اضطلع المجتمع الدولي، مسترشدا بميثاق الأمم المتحدة، بالتعاون على كثير من الجبهات للتعامل مع تهديدات مثل الإيبولا، الكوليرا، والعنف، والكوارث الطبيعية، وبالتالي حياة وحقوق الأشخاص المشردين بسبب هذه المخاطر. كانت الاستجابة الدولية فورية لأن هذه التهديدات كانت تشكل تهديدات عالمية محتملة للبشرية. لكن بالنسبة لآخرين، فإن

ونرحب باعترام الأمين العام عقد مؤتمر قمة مكرس للمناخ في عام ٢٠١٩ لحشد الدعم السياسي. فهو سيكون فرصة مهمة، في رأينا، لاستعراض التقدم الذي أحرزناه والزخم، والأهم من ذلك، لتعزيز التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة وذات مصداقية لعكس اتجاه الاحترار العالمي. وكذلك يشجعنا التزام الأمين العام بتكثيف الانخراط السياسي الرفيع المستوى للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستوى ما قبل العصر الصناعي، والسعي إلى جعل الزيادة لا تتجاوز ١,٥ درجة مئوية. ويثلج صدورنا بنفس القدر تفانيه من أجل حشد منظومة الأمم المتحدة لتحسين الدعم المقدم للدول الأعضاء في سعيها إلى اتخاذ إجراءات بشأن المناخ، وذلك من خلال تعبئة الموارد وتعزيز الشراكات.

وبالفعل، فإن اتفاق باريس لن ينقذنا جميعا، لا سيما الأكثر ضعفا، من دون تعزيز الالتزام وإقامة شراكة حقيقية. وتغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا للمخاطر على جميع عوامل التنمية. فتحدياته معقدة وتستمر في التغير. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نكرر دعوتنا إلى تعيين ممثل خاص معني بتغير المناخ والأمن من أجل تعزيز التركيز والتنسيق والالتزام على الصعيد الدولي. وندعو، في السياق نفسه، إلى أن يكون تغير المناخ والأمن بندا دائما على جدول أعمال مجلس الأمن، نظرا لتهديده المباشر للسلام والأمن العالميين.

وبالنسبة لتوفالو والعديد من الجزر المنخفضة، فإن سلامنا وأمننا ليسا عرضة للخطر بفعل التهديدات التقليدية المتمثلة في النزاع أو العنف أو المخدرات أو الأسلحة أو المجاعة أو المرض. وبدلا من ذلك، وكما اعترف إعلان ماليه بشأن البعد البشري لتغير المناخ في عام ٢٠٠٧: ”تشكل آثار تغير المناخ الخطر الأكثر مباشرة والأساسي والبعيد المدى“ للأفراد والمجتمعات في هذه الدول الأكثر ضعفا وتحدد طائفة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك

لأقل البلدان نمواً، مع استهداف تحقيق الاعتماد بنسبة ١٠٠ في المائة على الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك التكيف لحماية السواحل في جميع الجزر، من أجل حماية وإنقاذ توفالو.

ونحن ممتنون للمجتمع الدولي لما قدمه من دعم سخي من خلال عمل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال الجهات المانحة الأخرى والشركاء الثنائيين. وفي حين نشعر بالامتنان لحسن نواياهم، فقد أنشأنا صندوق توفالو للبقاء في مواجهة تغير المناخ والكوارث كمرفق لمساعدة الناس على الاستجابة بسرعة لآثار تغير المناخ.

ولمواصلة تعزيز أعمال التكيف، فإن الوصول إلى الهياكل الأساسية المناسبة والموانئ البحرية في الجزر والمطارات والتواصل باستخدام التكنولوجيا والرعاية الصحية والتعليم الجيد النوعية والطاقة المتجددة مجالات بالغة الأهمية ذات أولوية خاصة. وسترحب توفالو بإقامة شراكات حقيقية ودائمة على نحو ما نتطلع بموجب مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفيما يتعلق بمسألة رفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً، نرى أنه لا يجب رفع بلد ما من القائمة إلا عندما يحقق التنمية المستدامة، لا بمجرد أن يصبح قادراً على تحقيقها. يجب أن تكون حالة الضعف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، مثل توفالو، معياراً رئيسياً لرفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً.

وبوصفنا جزراً صغيرة تحيط بها محيطات شاسعة، فإننا نتفاعل مع المحيطات في كل يوم من حياتنا. نحن نعتمد اعتماداً شديداً على المحيطات، والمحيطات عنصر أساسي في جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بمجرد أن نضع خطوط الأساس الخاصة بنا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن خطوط الأساس هذه، فضلاً عن المناطق

استجاباتهم كانت مدفوعة بالمصالح السياسية والاقتصادية. ومن المحزن أن التشرد بسبب آثار تغير المناخ لم يجد نفس الانشغال والاستجابة على الصعيد الدولي، بالرغم من الاحتمال الحقيقي بأن يصبح تهديداً خطيراً للسلام والأمن وحقوق الإنسان على صعيد العالم.

إن الهجرة الجماعية غير المنظمة إلى أوروبا نتيجة للنزاعات والكوارث الطبيعية، على سبيل المثال، قد علمتنا درساً هاماً للغاية هو أنه كان ينبغي أن يكون لدينا مؤسسات ونظم دولية فعالة لمراقبة وإدارة وحماية حقوق المهاجرين. وبنفس الطريقة تماماً، علينا الآن أن نضع نظاماً دولياً فعالة لحماية حقوق الإنسان للأشخاص المشردين بسبب آثار تغير المناخ وتجنب المزيد من الهجرة الجماعية غير المنظمة والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

ويجب أن تشمل هذه العملية تطوير الأدوات القانونية الدولية المناسبة لمواجهة التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي يشكلها تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، فإن أنظمة اللجوء الحالية التي وضعت لمواجهة التهديدات التقليدية لا توفر حماية كافية للسكان الذين أجبروا على مغادرة ديارهم بسبب آثار تغير المناخ. ولذلك نكرر اقتراحنا الداعي إلى إصدار قرار من الأمم المتحدة بشأن إنشاء عملية قانونية لحماية حقوق الإنسان، وفي نهاية المطاف، إنقاذ حياة الأشخاص المشردين بسبب آثار تغير المناخ.

وبصفتنا بلداً من أقل البلدان نمواً ودولة جزرية صغيرة نامية، نحتاج إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية التي نواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن جانبنا، وضعت توفالو استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، المعروفة باسم تي كايغا الثالثة، التي تقوم على بناء القدرة على الصمود من خلال الحكم الرشيد والمشاركة الشاملة للجميع وتدابير القدرة الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ بالنسبة

ومما يثير شواغل مماثلة، أنه ينبغي تمكين شعب بابوا الغربية من ممارسة حقه الأساسي، بتدخل من هذه المنظمة المسؤولة، في تحديد تطلعاته الإنمائية ومستقبله. إن شعب بابوا الغربية متميز بجدوره في منطقة المحيط الهادئ وأرضه وتاريخه وثقافته. ويشكل انتهاك حقوق الإنسان في بابوا الغربية مسألة تثير قلقنا الكبير والمستمر. وتعتقد توفالو اعتقاداً راسخاً أنه على الأمم المتحدة أن تشارك في وضع مسار واضح للتصدي لهذه القضايا ومسألة تقرير المصير لشعب بابوا الغربية.

ويجب أن ندعم الشراكة الحقيقية مع الجهات التي يمكن أن تسهم في تحقيق حياة كريمة في مجتمعاتنا المحلية المهمشة. فلا يمكننا أن نتجاهل المخاطر المترتبة عن تخلف من يأملون في حياة كريمة ولكن تقيدهم أعمال العنف، والكوارث الطبيعية، وانتهاك حقوق الإنسان والفظائع والآثار الناجمة عن تغير المناخ - عن الركب. ولا يمكننا أن نترك أي شخص يتخلف عن الركب.

وأخيراً، أعرب عن تأييد توفالو القوي لميثاق عالمي بشأن البيئة، على النحو الذي بادرت به واقترحته فرنسا. فنحن بحاجة إلى اتفاق ملزم قانوناً على الصعيد الدولي يحمي حقوقنا في بيئة آمنة ونظيفة. فما نحن إلا على قارب ضخم للبشرية، وكما قال رئيس الوزراء الكندي جستن ترودو هذا الصباح (أنظر A/72/PV.12)، لا يملك أي بلد الحق في القفز منه فيما يتعلق بتغير المناخ. فإما أن نجدف سويلاً للإبقاء على القارب طافياً وآمناً، أو نترك القارب يغرق. ونأمل أن تتمكن من إنقاذ توفالو، بهذا الميثاق العالمي بشأن البيئة، وباتفاق باريس. فإذا استطعنا أن ننقذ توفالو، يمكننا أن ننقذ العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء توفالو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٨.

البحرية المحددة، ستظل قائمة إلى الأبد. ذلك بصرف النظر عن مستوى سطح البحر.

إن المناقشات الجارية بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يجب أن تكفل تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر لأوجه الضعف التي تنفرد بها، بالدعم المالي والتقني اللازم لضمان مشاركتنا المتساوية والعادلة في إدارة هذا الصك وتقاسم الفوائد الناشئة عنه. يجب علينا أن نتفق خلال أعمال هذه الدورة من الجمعية لبدء العمل على وضع اتفاق ملزم قانوناً لمنح الحماية للتنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية.

إن خطتنا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ شاملة وكلية في أنها تنطبق على جميع البلدان والجهات الفاعلة وتغطي جميع جوانب التنمية المستدامة. ومن الأمور الحاسمة الأهمية لنجاح الخطة، أنها متجددة في حقوق الإنسان والشراكات الحقيقية. لكن الديمقراطية النابضة بالحياة لتايوان، وهي شريك إنمائي فعال ومسؤول للعديد من البلدان، بما فيها توفالو، تحرم من المشاركة في منظومة الأمم المتحدة. لا يمكن أن يكون مستصوباً أن الاقتصاد الثاني والعشرين على مستوى العالم، مع قدرة كبيرة على تقديم إسهامه، لا يمكنه المشاركة بفعالية في خطة عام ٢٠٣٠. هذا أمر مؤسف، بالنظر إلى أن خطتنا لعام ٢٠٣٠ تتطلب شراكات عالمية حقيقية لتعبئة جميع الموارد المتاحة لتحقيق النجاح. وبموجب مبدأ العالمية الذي تقوم عليه، ينبغي للأمم المتحدة أن تتيح لـ ٢٣ مليون شخص في تايوان التمتع بحقوقهم الأساسي في المشاركة الكاملة في منظومة الأمم المتحدة والاستفادة من برامجها والإسهام فيها على نحو فعال.

ومن نفس المنطلق، يجب أن يسمح للشعب الكوبي أن يمارس بحرية حقوقه في تحديد نظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع تقييد حقوقه وتجارته بسبب الحصار الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة، يحرم الشعب الكوبي من المشاركة الفعالة في برامجنا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.